مشكلات الحرب وآثارها في المرأة والطفل
(دراسة اجتماعية)

فتحية محمد محفوظ باحشوان*

تاريخ تسلُّم البحث : 2022/6/10م تاريخ قبول النشر : 2022/8/15م

الملخص

تستهدف الدراسة تعرّف المشكلات والآثار التي أوقعتها الحرب على النساء والأطفال من خلال تعرّف واقع الحرب في اليمن، ووضع المرأة والطفل في ظل الحرب إضافة الى المشكلات والآثار التي تعاني منها المرأة والطفل. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من أجل وصف وتحليل أثر الحرب في المرأة والطفل في المجتمع اليمني من خلال القيام بتحليل مؤشرات وآثار الحرب من الإحصائيات، والتقارير عن اليمن سواء من منظمات دولية أو محلية، والأبحاث والدراسات المتعلقة الصادرة عن الحرب، بغرض تعرّف مدى تأثيرها في المرأة والطفل. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: اتساع دائرة الفقر لتشمل السواد الأعظم من السكان وأغلبهم من النساء، فالنساء أكثر عرضة للفقر من الرجال بسبب انخفاض ما تتقاضاه النساء من أجور بالنظر إلى ما يتقاضاه الرجال، وتعاني النساء من مصاعب كثيرة في أثناء الحمل والولادة بسبب تدني الخدمات الصحية، وانتشار سوء التغذية بين النساء والأطفال وتدهور الحالة الصحية، مما تسبب في التقزم للأطفال، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وانتشار الهزال، كما تتسبب الحرب في ارتفاع أعداد الأرامل، وزيادة التفكك الأسري وحالات الطلاق، وزيادة تعرض المرأة للعنف.

الكلمات المفتاحية: الحرب ، النزاعات المسلحة ، المرأة ، الطفل.

الفصل الأول:

المقدمة:

تتعرض بعض المجتمعات للحروب التي تساعد في هدم الحياة واستنزاف الطاقات، وهذا كله يؤدي إلى التشتت والتشرد، والمحاولة في إيجاد المأوى. والحرب والصراعات هي ظاهرة بشرية قديمة قدم الحياة، وموجودة منذ الأزل، كما أن الحروب كانت في أولها محدودة وبسيطة في دوافعها وأدواتها وآثارها المادية والمعنوية، لكنها أخذت طابعًا متصاعدًا في شدة عنفها والمشاركين فيها، ففي القدم كانت الحروب في الغالب بين قبيلتين على مصدر ماء أو مكان صيد، ولكنها تطورت الآن لتكون حروبًا بين كبرى الدول أو حتى إقليمية وعالمية مكلفة، ولها نتائج كارثية بحيث يكون المنتصر فيها متضررًا قبل المهزوم.

ففي اليمن ألقت الحرب والأحداث بظلالها على كل مناحي الحياة الإنسانية، وخلّفت وراءها آثاراً نفسية واجتماعية مدمرة، وقد أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتزايد أعداد النازحين، إضافة إلى الارتفاع الجنوني في أسعار الغذاء والدواء، فالحرب قد تغير مجرى حياة كثير من الأسر، وتترك وراءها عددًا من الآثار السلبية على الأسرة والمرأة والطفل، وعلى البنية التحتية والمنشآت من طرق ومؤسسات تعليمية وثقافية، والمصانع والمستشفيات، كل تلك المُلكيات العامة مهددة بالتدمير والتخريب بسبب الحروب، وهذا يضاعف من تكاليف إعادة الإعمار للبنية التحتية. وما يتطلب المزيد من الجهد والوقت هو إعادة بناء تماسك المجتمع، حتى تعافيه من تبعات الحرب الطاحنة.

* أستاذ بقسم الخدمة الاجتماعية – كلية البنات – جامعة حضرموت

وتعدُّ النساء من أكثر الفئات الاجتماعية تضررًا من الحروب، وذلك لأن المرأة محور الحياة الأسرية، كما أن الأسرة محور الحياة الاجتماعية، وأي خلل في وظائفها الاجتماعية سيؤثر في حياتها الزوجية والأسرية وتنشئة أبنائها وأسرتها والمجتمع، والحرب أحد الظواهر السيئة التي ازدادت نسبتها في كثير من المجتمعات، ونتيجة لهذه الأوضاع تعاني المرأة وأطفال اليمن من شتى أنواع الحرمان، ويتعرضون في حالات كثيرة إلى العنف الجسدي والنفسي، وتزداد هذه المعاناة في ظل ازدياد الفقر للأسرة.

إن للحرب آثارًا ضارة على المرأة والطفل خاصة إفرازاتها الكبيرة على مستوى المجتمع، وما لهذه الآثار من الأثر الضار في بنية المجتمع وتماسكه، فالحرب قد تغير مجرى حياة الطفل ويسلك سلوكًا منحرفًا، فهناك الانحرافات الاجتماعية التي يمكن أن تفرزها الحرب مثل زيادة الجريمة في المجتمع والتسول الذي انتشر في كثير من المدن اليمنية إضافة إلى انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات، كل هذا ما هو إلا من الأوضاع التي فرضتها الحرب.

وتملي التقاليد وظائف مختلفة على المرأة والرجل في المجتمع، وغالبًا ما يحدث تغييرٌ مؤقتٌ لهذه الوظائف المحددة مسبقًا في أثناء الحروب والنزاعات. فعادة ما يحمل الرجل السلاح تاركًا المنزل والأسرة في رعاية المرأة. وهذا يعني لكثير من النساء القيام بوظيفة المعيل والمدافع عن الحقوق، وهي مجالات لم يكن يسمح لهن بالمشاركة بها من قبل، ولكنهن ما لبثن أن أثبتن أنهن أكثر من قادرات على تحمل المسؤولية حتى في ظل أقسى الظروف.

إن أعداد الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة نتيجة للحروب في تزايد مستمر، مما يتسبب في تفاقم أوضاعهم المعيشية المزرية وزيادة حرمانهم من حقوقهم كأطفال. فالحرب تغير مجرى حياة الطفل للأبد، لأنّ الأطفال معرضون لفقدان كل ما له صلة ببيئتهم المحيطة، من الأبوين والأسرة والمنزل. ومما لا شك فيه أن الحرب أصبحت واحدًا من أهم المهددات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي، ومن هنا سوف نقوم في هذه الدراسة بدراسة أثر الحرب في المرأة والطفل حتى نتعرف المشكلات والآثار التي خلفتها الحرب عليهم.

مشكلة الدراسة:

الحرب هي صراع بين طرفي النزاع، لكل طرف منها مصالح وشروط يريد أن يفرضها على الطرف الآخر. يمكن أن تكون خفية أو معلنة، وللحروب أنواعها كالحروب الاقتصادية والسياسية والدينية، وأشهرها الحروب العسكرية .

ولقد ألقت الحرب الدامية في اليمن بظلالها المأساوية على كل مناحي الحياة الإنسانية، فمنذ أكثر من خمس سنوات أثرت الحرب في جميع اليمنيين دون استثناء، نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتزايد أعداد النازحين مما عرض المجتمعات لكثير من المشكلات والآثار.

إنّ الحرب وآثارها لا تفرّق بين فئات المجتمع، فآثارها تطال الصغار والكبار على حدٍّ سواء، بل وتزيد معاناة الأطفال بعد تعرضهم للحرب وفي أثناء قيامها، فقد يخسر الطفل والديه أو أحدهما، مما يجعله عرضة للتشرد والاكتئاب، وقد أدت الصراعات إلى ارتفاع عدد النساء والأطفال الذين اضطروا الى ترك المدارس والعمل ، وقد يعمل الطفل في وظائف تشكل خطرًا على نموهم البدني والذهني وتحرمهم من التمدرس، ونتيجة لهذه الأوضاع المأساوية في اليمن انتشرت عمالة الأطفال بشكل لافت، ليجد أطفال اليمن أنفسهم وحيدين أمام واقع مرير، معرضين للعنف، وضحايا للاستغلال، ورهن المعاناة، باعتبارهم الحلقة الأضعف في كل الحروب التي تمر بها البلاد.

تؤثر الحروب في المرأة بشكل يختلف اختلافًا كبيرًا عن تأثيرها في الرجل لأن المرأة عُرضة لتحمُّل أعباء اقتصادية واجتماعية وصحية أشد قساوة، فوَفقًا لتقرير الأمم المتحدة حول اليمن لعام 2019م، فإن 82 % من القتلى في اليمن هم من الرجال والفِتيان، وذلك خلال الفترة من 2014– 2019م. مما زاد من ارتفاع نسبة الفقر في اليمن على المرأة، فنتيجة لارتفاع عدد القتلى من الرجال أصبح معظم الأُسر الآن يديره الإناث، 21 % منهن دون سن 18 عامًا. إن هذه النتائج المُخيفة تجعل النساء وأطفالهن في اليمن عُرضةً للفقر والاستغلال في ظل استمرار الصراع. كما أن المجتمعات المنكوبة بالفقر عُرضة لعدم الحصول على السكن الملائم والمياه النظيفة والغذاء الصحي.

ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة والتساؤل الرئيس في تعرّف الآثار التي أوقعتها الحرب على النساء والأطفال في اليمن، فتبلور السؤال الرئيس للدراسة **فيما يأتي:**

ماهي المشكلات والآثار التي أحدثتها الحرب في المرأة والطفل؟

وانبثق من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

– ما واقع الحرب في اليمن؟

– ما وضع المرأة والطفل في ظل الحرب؟

– ما المشكلات التي خلفتها الحرب؟

– ما آثار الحرب في المرأة والطفل؟

أهمية الدراسة:

رغم كون الحروب وما ينتج عنها تؤثّر في الراشدين والأطفال على حدٍّ سواء، إلّا أن آثارها من هذه الناحية أكثر خطورة على المرأة والطفل، لعدم قدرتهم على التأقلم والتعامل مع الظروف الاستثنائية، و تكمن أهمية الدراسة في أن حماية المرأة والطفل في وقت الحرب من الموضوعات التي أولتها القوانين الدولية اهتمامها، فقد يتعرضون لبعض المعاملات التي تضر بهم وقت الحرب، مثل تجنيد الأطفال وحتى استغلالهم من قبل الجماعات المتطرفة وإشراكهم في الأعمال العدائية وإلى المشاكل السلوكية والانحرافيه، إضافة إلى مستوى الضغوطات التي تواجهها المرأة سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية قد تصل إلى حد الفقر مما يعرضها للمشكلات بحيث لا يستطيع أفراد أسرتها التأقلم والتعامل مع الظروف الاستثنائية، لذلك جاءت أهمية البحث لتعرّف المشكلات والآثار الاجتماعية التي خلفتها الحرب في المرأة والطفل.

أهداف البحث:

الهدف الرئيس للدراسة هو تعرّف المشكلات و الآثار التي أوقعتها الحرب في النساء والأطفال في اليمن وانبثق من هذا الهدف الأهداف الاتية:

1– تعرّف واقع الحرب في اليمن.

2– تعرّف وضع المرأة والطفل في ظل الحرب.

3– تعرّف المشكلات التي خلفتها الحرب.

5– تعرّف في آثار الحرب في المرأة والطفل.

حدود البحث:

تم تحديد حدود البحث المكانية، والموضوعية، والزمانية على النحو الآتي:

الموضوعية: مشكلات الحرب وآثارها في المرأة والطفل.

المكانية: الجمهورية اليمنية.

الزمانية: تم إجراء البحث يناير عام 2022م.

منهجية البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل وصف وتحليل أثر الحرب في المرأة والطفل في المجتمع اليمني بهدف الوصول إلى نتائج منطقية وواقعية، من خلال القيام بتحليل مؤشرات وآثار الحرب من الإحصائيات، والتقارير عن اليمن سواء من منظمات دولية أم محلية، والأبحاث

والدراسات المتعلقة بالحرب، لأجل تعرّف مدى تأثيرها على المرأة والطفل.

مصطلحات البحث:

الحرب:

استخدام العنف المسلح المنظم بين الجماعات، بقصد سيطرة مجموعة على الحكم.

المرأة:

أهم ركائز الأسرة وبنائها، فهي الأم والزّوجة والأخت والصديقة، فهي تتحمل إدارة البيت ومسؤولية اقتصاده ونظامه.

الطفل:

الطفل هو كل من لم يبلغ سن الرشد وقد حدد بسن الثامنة عشرة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري مفاهيم الدراسة:

❖ **مفهوم الحرب:**

تُعرّف الحرب لغة كما ورد في معجم المعاني الجامع أنّها قتال بين فئتين، وجمعها حُروب وعكسها سِلْم، وإذا قيل استعرت الحَرْب، فمعنى ذلك أنّها أصبحت شديدة وقوية، أمّا إذا قيل وضعت الحرب أوزارها، فهذا يعني أنّ القتال انتهى، ومصطلح الحَرْبُ بينهم سجال يعني أنّ الحرب انتهت دون فوز أو هزيمة أي من الأطراف المتحاربة للطرف الآخر. (معجم المعاني الجامع).

وأما الحرب من حيث الاصطلاح فقد أصبحت تشتمل على ثلاثة مفاهيم قانونية وهي: العدوان – الدفاع المشروع – الأمن الجماعي (معجم المعاني الجامع).

وتعد الحرب أكثر صور العنف ذيوعًا وشهرة في الصراعات الدولية وعلى الرغم من الاختلاف حول التعريف الدقيق للمفهوم لما لهذه الظاهرة من تعريفات متعددة، ومن أهم التعريفات التي وردت عن ظاهرة الحرب:

– تعريف رايت كنسي Quincy Write، إذ يهتم بالمظهر التشريعي للحرب بقوله: "إن الحرب هي الأساس القانوني الذي يتيح لجماعتين أو عدة جماعات متعادية أن تحل النزاع في ما بينها بقواتها المسلحة".

– أما كلوزفتز Clausevitz فيقول : إن "الحرب عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا ".

ويُعرِّف عالم الأنثروبولوجيا مالينوسكي الحرب بأنها: "مسابقة مسلحة بين وحدتين سياسيتين مستقلتين عن طريق جيش منظم يسعى لتحقيق سياسة وطنية معينة".

ومن خلال ما سبق يمكن اعتبار الحرب أنها حالة طبيعية تنشأ نتيجة وجود تناقض في المصالح بين الأفراد والمجتمعات والدول، والإنسان جزء لا يتجزأ من هذه الطبيعة، ويمكن من خلال ما سبق أيضًا التمييز بين الحرب كمفهوم والحرب كعملية، وأن توصف الحرب:

– أنها حالة قانونية، فالحرب لا تتضمن فقط انتشار أعمال العنف المسلح بين أطرافها، ويترتب على هذا المفهوم ضرورة الالتزام باحترام القواعد التي حددها القانون الدولي.

– أنها حالة عداء بين جماعتين أو أكثر Hostile Groups، ويشير هذا المضمون إلى وجود اتجاهات جماعية أكثر من كونها فردية، وإلى أن هذه الاتجاهات عدائية أكثر من كونها موالية.

أما فيما يتعلق بالحرب كعملية: فهي تشير إلى الارتباط والتفاعل بين مكونات أو سمات أربع أساسية حددها البرفوسور كوينسى رايت بأنها تشمل: نشاطًا أو عمليات عسكرية، مستوى عالياً من التوتر، قانونًا غير عادي، ودرجة رفيعة من التكامل السياسي (الليثي، د. ن، 138).

فالحرب شكل من أشكال الاعتداء من طرف واحد أو عدة أطراف، تنشأ عنها نزاعات مسلحة، قد تحدث

بين الدول، أو بين الجماعات العرقية داخل الدولة الواحدة، وقد يتم التحالف بين عدة دول ضد تحالفات دولية مشابهة، (britannica.com " ، Frankel).
وفي القانون الدولي العام فإن التعريف التقليدي للحرب هو أنّها عبارة عن نزاع مسلّح بين فريقين من دولتين مختلفتين؛ إذ تُدافع فيها الدول المتحاربة عن مصالحها وأهدافها وحقوقها، ولا تكون الحرب إلّا بين الدول، أمّا النّزاع الذي يقع ين جماعتين من نفس الدولة، أو النزاع الذي يقوم به مجموعة من الأشخاص ضد دولة أجنبية ما، أو ثورة مجموعة من الأشخاص ضد حكومة الدولة التي يقيمون فيها، فلا يعد حربًا ولا علاقة للقانون الدولي به، وإنما يخضع للقانون الجنائي، أما التعريف الحديث للحرب فقد تم توسيعه ليشتمل على أي نزاع مسلح، ولو لم تتوافر فيه عناصر التعريف التقليدي من امتلاك الجماعة المسلحة لصفة الدولة، وإن كان النزاع قائماً من قِبَل دولة لحسابها الخاص وليس لغرض جماعي، كما أصبحت النزاعات الأهلية التي تحدث في نفس الدولة تندرج تحت مسمى الحرب (الزحيلي، 2013 ، 45- 49).

مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية (الأهلية):

يُشير مفهوم الحرب الأهلية (بالإنجليزية Civil war):
إلى ذلك النزاع الذي ينشأ بين أكثر من طرف داخل حدود أراضي الدولة نفسها، إذ تختلف أشكال هذه الحرب تبعًا لدوافعها، فهناك من يسعى فيها إلى الحصول على الاستقلال والحكم الذاتي، ويصنّف هذا النوع من الحروب تحت خانة الصراعات الثورية، وهناك من يستهدف فيها فرض الحكم والسيطرة على الحكومة المركزية لدولة معينة وتسمّى الحروب الأهلية العرقية، وأيًا كانت أهدافها فإنّها غالبًا ما تضمّ مجموعة من العناصر المختلفة، وهي تختلف تمامًا عن تلك الحروب التي تنشأ بين دولة ودولة أخرى. (www.britannica.com)

وعرف معهد القانون الدولي في قراره الصادر عام 1975 النزاعات المسلحة غير الدولية أو مفهوم الحرب الأهلية، الذي نصت عليه المادة الأولى من ذلك القرار، حيث جاء فيها: (من أجل هذا القرار نقصد بالحرب الأهلية النزاعات العسكرية التي ليس لها طابع دولي، والتي تدور في أراضي دولة واحدة وتكون بين كل من: الحكومة المركزية، وبين حركة تمرد أو أكثر، وتهدف إما إلى إسقاط الحكومة المركزية، أو تغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم، أو الانفصال أو الحصول على حكم ذاتي في هذه الدولة (منجد ،2015،121- 146) فالنزاعات تدور داخل حدود الدولة وتنشب بين دولة ما وجماعة أو جماعات مسلحة منظمة من غير الدولة أو ما بين الجماعات نفسها (يازجي ،2003).
وقد تعلقت مضامين كل من المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع المعقودة في 12 / آب / 1949، والبروتوكول الإضافي الثاني الصادر في فيينا 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع، بتحديد مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية على خلاف في مستوى الدقة والتفصيل بين تعريفيهما للمصطلح (هماش، 2011، 9، 10).
إن الحرب استمرار الصراع بين الجماعات باستخدام القوة المسلحة the Groups are carrying on a conflict by armed forces إنما يعكس الطبيعة الصراعية التنافسية للعلاقة بين الأطراف المعنية في الفترة السابقة على اندلاع أعمال العنف المسلح بينهما، ومن هنا يعد اندلاع الحرب تعبيرًا عن وصول الصراع إلى ذروته وسعي أطرافه لتسوية أو حله من خلالها.
وبهذا فإن مفهوم الصراع وبصفة خاصة في المجال الدولي يعد أكثر شمولًا عن مفهوم الحرب في نطاقه وأكثر تعقيدًا في طبيعته وأبعاده، فالحرب متى بدأت

تصبح خيارات أطرافها محدودة بالنصر أو الهزيمة بينما في ظروف الصراع وفي المراحل السابقة لحدوث الحرب، يكون ثمة مجال أوسع لإدارة الصراع والتكيف مع ضغوطه في اتجاه أو آخر، مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار بين البدائل المتاحة أمام كل طرف من أطرافه. (الليثي، د. ن، 158)

❖ صور وأشكال النزاعات المسلحة غير الدولية (الأهلية):

هناك عدة صور لهذه النزاعات تتمثل في الحروب الأهلية والتوترات التي توصف بالداخلية، وسيتم التعريف بذلك من خلال الفروع الآتية:

▪ **الفرع الأول:** الحروب التي توصف بالأهلية:

تعدُّ الحروب الأهلية شكلًا من أشكال النزاعات غير الدولية، وهي متعلقة بصراعات ناتجة عن تباينات عرقية أو أيديولوجية أو دينية أو سياسية، ما بين طرفين يعيشان داخل وطن واحد، وبهذا تدور اصطدامات ما بين الحكومة الفعلية القائمة وما بين هذه الجماعات الخارجة عن القانون (سعد الله، 2002، 330).

كما أن هناك اختلافًا كبيرًا ما بين حروب الانفصال وحروب التحرر ذات السمة الوطنية، فحروب الانفصال ترمي بشكل أساسي إلى الانفصال في الإقليم داخل الدولة الواحدة، وفيما يخص حروب التحرر التي توصف بالوطنية فهي تقوم ضد عدو خارجي أو أجنبي، وفيما يخص الحروب الأهلية فإنها تفتقر إلى العنصر أو العدو الأجنبي، بحيث تقوم داخل الدولة الوطنية ما بين طرفين منتميين لهذا الوطن.

▪ الفرع الثاني: الاضطرابات الداخلية:

وهي عبارة عن مجموعة من الأعمال التي توصف بالعنيفة من قبل مجموعات أو حتى أفراد نتيجة لتعارضهم لوضع راهن معين، وبهذا تقوم السلطة ببعض الإجراءات والتي توصف بالتعسفية مثل الاختفاء بشكل قسري والمعاملة ذات الطابع السيئ والتي توسم بالتعذيب.

▪ **الفرع الثالث:** التوترات التي توصف بالداخلية:

تعدُّ من أدنى درجات الصدامات غير الدولية، وتتصف بالإيقاف بشكل جماعي وتعاظم عدد المعتقلين ذوي الآراء السياسية نتيجة معتقداتهم وآرائهم وظهور للكثير من المعاملات والتي توصف بالسيئة كذلك ظهور حالات مرتبطة بالاختفاء.

والتوترات الداخلية تعبر عن قلق اجتماعي أو حتى سياسي، ويتم التعبير عن ذلك من منطلق سلمي، إلا أن الاضطرابات التي توصف بالداخلية قد توجد بدون الوصول إلى نزاع مسلح، كما قد تتواجد في حال حدوث أعمال ومصادمات وتمرد ما بين مجموعة توصف بأنها منظمة أو ما بين هذه المجموعات وما بين السلطات، وإمكانية القيام بتدخل الأمن لأجل تدارك هذه الأوضاع (جواد، 27،2018، 28).

❖ أنواع الحروب:

هناك العديد من التصنيفات للحروب منها:

أولًا – تصنيف الحروب وفقًا للفاعلين الدوليين:

▪ الحروب الدولية International wars:

وتتضمن مجموعتين فرعيتين: الحروب بين الدول أو بين الدول وكيان سياسي لا يعد عضوًا في النظام الدولي.

▪ الحروب الأهلية Civil wars:

وهي الصراع المسلح الذي يندلع داخل الدولة الواحدة بين بعض الطبقات وبعضها الآخر، العامة، والنخب، القوميات وبعضها، القوميات والسلطة، النخب المتنافسة، والمنقسمة، الأقليات الدينية والسلطة، والجماعات الدينية المختلفة، وأهم خصائصها: ارتفاع عدد القتلى سنويًا في المعارك من هذا النوع، الإعداد العسكري المنظم، أن تتناحر الجماعات المختلفة داخل حدود الدولة المعترف بها دوليًا أن يشكل المتمردون معارضة عسكرية للدولة.

ثانيًا – تصنيف الحروب وفقًا لأسبابها:

▪ الحروب لأسباب قومية وتتضمن حروب الاستقلال والتحرير الوطني: تقوم بها شعوب البلاد غير المستقلة أو التي استقلت حديثًا إما للحصول على استقلالها أو للمحافظة عليه ضد أي عدوان خارجي، وحروب لأغراض الإقليم، وحروب لأهداف اقتصادية، وحروب المزايا الاستراتيجية.

▪ الحروب لأهداف اجتماعية وتشمل:

الحروب الأهلية والتي تقام لدعم أو إضعاف نظام سياسي قائم، والحروب لإبقاء أو تغير النظام الاجتماعي القائم، وحروب الدول، وهي الحروب التي تدار بين الدول لتحقيق أهداف اقتصادية أو استراتيجية أو لمد إقليم تحت سلطة ما، أو الحروب لأهداف أيدولوجية.

▪ الحروب لأهداف مختلطة: وهو ذلك التصنيف الذي تتدرج تحته تصنيف الحروب إلى حروب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وأيدولوجية، وذلك على النحو الآتي:

الحروب الاقتصادية: وهي تقام لتحقيق مكاسب وموارد اقتصادية أو لتأمين حاجة الدولة إلى الأسواق الخارجية.

الحروب الاجتماعية: وهي الحروب التي تقوم بين جماعات اجتماعية مختلفة في الدولة أو طبقات أو منطقة معينة.

الحروب السياسية: وهي التي تنتج من الصراع الذي ينشأ بين وحدات مختلفة سياسيًا، الحروب الأيدولوجية: وتنتج بفعل الاختلاف والتصادم بين جماعات مختلفة حول رؤيتهم للدولة والمجتمع والحكومة.

الحروب الخاطفة: مفهوم عسكري يستخدم في العمليات الهجومية. وتعتمد الحرب الخاطفة على استخدام عنصر المفاجأة والهجوم منها: الحرب الوقائية، الضربة الاستباقية أو (الهجوم المسبق)، والغزو، والتدخل، وتقديم المعونة (البهى، 2014، 54-57).

ثالثًا: وهناك من يصنف الحروب على النحو الآتي:

• الحروب غير المتماثلة: وهي صراع بين المتحاربين من مستويات مختلفة اختلافًا جذريًا في القدرة العسكرية أو الحجم.

• الحروب البيولوجية: تسمى أيضًا الحروب الجرثومية، وهي استخدام السموم البيولوجية المُسلحة أو العوامل المعدية مثل البكتيريا والفيروسات والفطريات.

• الحروب الكيميائية: تنطوي على استخدام المواد الكيميائية المسلحة في القتال، وتم استخدام الغاز السام كسلاح كيميائي بشكل أساسي خلال الحرب العالمية الأولى وأسفر عن أكثر من مليون ضحية بما في ذلك أكثر من 100000 مدني.

• الحروب الباردة: يعدُّ هذا النوع تنافسًا دوليًا مكثفًا دون نزاع عسكري مباشر لكن مع وجود تهديد مستمر لها بما في ذلك مستويات عالية من الاستعدادات العسكرية والنفقات والتنمية، وقد تنطوي على نزاعات نشطة بوسائل غير مباشرة مثل الحروب الاقتصادية والحروب السياسية والسرية والعمليات والتجسس والحروب الإلكترونية أو الحروب بالوكالة.

• الحروب التقليدية: تُعلن الحرب بين الدول التي لا تُستخدم فيها الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية أو ترى انتشارًا محدودًا.

• الحروب الإلكترونية: تتضمن تصرفات دولة قومية أو منظمة دولية للهجوم ومحاولة الإضرار بنظم معلومات دولة أخرى.

• التمرد: هو تمرد ضد السلطة عندما لا يتم الاعتراف بالمشاركين في التمرد كمقاتلين شرعيين، يمكن خوض التمرد من خلال حرب مكافحة التمرد ويمكن أيضًا معارضته من خلال تدابير لحماية السكان والإجراءات السياسية والاقتصادية من مختلف الأنواع التي ترمي إلى تقويض مطالبات المتمردين ضد النظام الحالي.

• حروب المعلومات: تطبيق القوة المدمرة على نطاق

واسع ضد أصول وأنظمة المعلومات وضد أجهزة الكمبيوتر والشبكات التي تدعم البنى التحتية الحيوية الأربع (شبكة الكهرباء، والاتصالات، والمالية، والنقل).

• الحروب النووية: الحرب التي تكون فيها الأسلحة النووية هي الوسيلة الرئيسة أو الرئيسة لتحقيق الاستسلام والانتصار.

• الحروب الشاملة: حروب بأي وسيلة ممكنة متجاهلة قوانين الحروب ولا تضع قيودًا على الأهداف العسكرية المشروعة أو تستخدم الأسلحة والتكتيكات التي تؤدي إلى خسائر كبيرة في صفوف المدنيين أو تتطلب بذل جهد، وهي حروب تتطلب تضحيات كبيرة من قبل السكان المدنيين المسالمين.

• الحروب غير التقليدية: على عكس الحروب التقليدية وهي محاولة لتحقيق النصر العسكري من خلال القبول أو الاستسلام أو الدعم السري لجانب واحد من الصراع الحالي (https://almalomat.com).

❖ **مفهوم المرأة:**

المَرأة هي أنثى الإنسان البالغة، وعادة ما تكون كلمة (امرأة) مخصصة للأنثى البالغة بينما تُطلق كلمة (فتاة) أو (بنت) على الإناث الأطفال غير البالغات. وفي بعض الأحيان يُستخدم مصطلح المرأة لتحديد هوية الأنثى بغض النظر عن عمرها، كما هو الحال في عبارات مثل "حقوق المرأة " (https://wikiarticle.xyz/).

وعرفها جون سكوت (joan Scott) النوع على أنه (متغير بنائي في العلاقات الاجتماعية يستند على الاختلافات القائمة بين الجنسيين، وهو يمثل للنواة الأولى في تشكيل علاقات قوة محددة). (الخالدي، 2015، 12).

كما عرفت المرأة بأنها كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل، ولها حقوق وعليها واجبات مساوية للرجل في جميع المجالات دون استثناء (شعت ، 2019، 5).

أما منظمة العمل الدولية فإنها تشير إلى كافة الاختلافات والعلاقات الاجتماعية المتعلمة والقادرة على مدار الوقت بين الرجال والنساء، فهذه العلاقات والاختلافات تحددت اجتماعيًا من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية (شكري، 2001، 34).

مفهوم إساءة المعاملة:

إن إساءة المعاملة هي سوء استخدام القوة، فإن هذه الإساءة تمنع الأشخاص من اتخاذ القرارات الحرة وتجبرهم على التصرف ضد إرادتهم الحقيقية، والنساء من أكثر الفئات في المجتمع تعرضًا لسوء المعاملة واتخاذ قرارات دون قناعة حقيقية.

مفهوم الضرر:

يقصد بالضرر كل ضرر نتج عن انتهاك حق من حقوق الإنسان، وقد يلحق الضرر الشخص، وقد يلحق أحد أفراد أسرته المقربين، وقد يمس حقًا من حقوقه مصلحة مشروعة له، سواء تعلق ذلك الحق أو تلك المصلحة بسلامة جسمه أو ماله وحريته وشرفه أو غير ذلك (الأمم المتحدة، 1993).

مفهوم الانتهاك:

هو أي فعل يؤدي إلى خرق حق من حقوق الإنسان، والانتهاك قد يكون من قبل الحكومات، أو الجماعات أو الأفراد إزاء الحقوق التي تنص عليها القوانين الدولية أو الإقليمية أو الوطنية، كما أن التمييز شكَّل انتهاكًا لحقوق الإنسان، سواء أكان هذا التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيرها من الآراء، أو الأصل الوطني الاجتماعي، أو الملكية أو غير ذلك من المواضيع، بغرض أو بنتيجة إلغاء أو تقويض المساواة في التمتع بأي حق من حقوق الإنسان أو ممارسته، ويندرج تحت هذا المفهوم جميع أنواع التعديات على أي حق من حقوق الإنسان، والتي نصت عليها القوانين والاتفاقيات

الدولية ومنها: القتل، التهديد بالقتل، الاعتداء الجسدي أو الجنسي، أو التسبب في فقدان المال، التهجير القسري، تدمير المنازل، سرقة الممتلكات أو اغتصابها، إلى غير ذلك من الأفعال التي تشكل انتهاكًا لحق من حقوق الإنسان. (الجوفي، 2017، 7)

❖ **مفهوم الطفل:**

مفهوم الطفل لغويًا:

لتوضيح مفهوم الطفل في اللغة لابد من الإشارة إلى أن هنالك مسميات أربعة تشير جميعها إلى صغر السن، وما ينطوي عليه من قصور عقلي، وضعف هوى النفس، والتأثير بصورة أكثر بالظروف الخارجية المحيطة تتمثل هذه المسميات الأربعة في (الطفل – الحدث – القاصر – الصبي).

1- الطفل: وهو يعني المولود والولد يقال له كذلك حتى البلوغ والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا﴾.

2- الصبي: ويعني الغلام والجمع له صبية وصبيان.

3- الحدث: وهو الشاب فإن ذكرت السن قلت حديث السن، وغلمان (حدثان) أي أحداث.

4- القاصر: ويعني قصر الشيء بمعنى حبسه، وقصر عن الشيء بمعنى عجز عنه ولم يبلغه، ويقال امرأة قاصرة الطرف أي لا تمده إلى غير بعلها.

مفهوم الطفل اصطلاحًا:

الطفل في الاصطلاح مبني على المرحلة العمرية الأولى من حياة الإنسان والتي تبدأ بالولادة، وقد عبرت آيات القرآن الكريم عن هذه المرحلة لتضع مفهومًا لمعنى الطفل، وهو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾، إذ تتسم هذه المرحلة المبكرة من عمر الإنسان باعتماده على البيئة المحيطة به كالوالدين والأشقاء بصوره شبه كلية، وتستمر هذه الحالة حتى سن البلوغ. (أحمد، 2018).

ولتعريف الطفل لا يوجد سوى معيار السن لبيان من يصدق عليه وصف الطفل، لذا تأخذ الدول بمرحلة الطفولة منذ لحظة ميلاده، في حين تراها دول أخرى تبدأ من لحظة الحمل، ووجود الجنين في رحم أمه، كما تذهب دول أخرى إلى أن مرحلة الطفولة تبدأ ببلوغ سن معينة، وباستعراض اتفاقيات القانون الدولي، فلقد منحت الحماية للأطفال مثل الجرحى والمفقودين، حسب نص م8/أ من البروتوكول الإضافي الثاني، واعتبرت م41 من اتفاقية جنيف أن الطفل هو الذي لم يبلغ سن 15 سنة من العمر، في حين أن منظمة العفو الدولية شأنها شأن المنظمات غير الحكومية الأخرى، وكذا الميثاق الأفريقي فلقد عرفوا الطفل بأنه كل إنسان دون (18) سنة من عمره ، بينما نجد اتفاقية حقوق الطفل ترى أن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز سن (18) سنة، إلا إذا بلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون الوطني المطبق عليه. (طلافحة، 2010، 26)

وقد عرف في اتفاقية حقوق الطفل الدولية بأنَّه (كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه)، ولا تُحدِّدُ اتفاقيّة حقوقِ الطفلِ في تعريفها السنّ العُمريّ للطفلِ على إطلاقه، إنّما تُظهِر المرونة في تعريفها من خلال إلزامِ الدّولِ المُوقِّعة على الاتفاقيّة والبالغ عددها 192 دولةً حتى شهر نوفمبر من العام 2015م على تحديد النقطة المَرجعيّة للإعمار عند ظروف ومُتطّلباتٍ مخصوصة، كالسن القانونيّة لعملِ الأطفالِ وتعليمهم، وتنفيذ الأحكام الصّادرة بحقِّهم، أو سجنهم، أو ما يُشابه ذلك من ظروفٍ مُتعلِّقة بالمَرحلة المُحدَّدة في تعريف الاتفاقيَّة .(https://www.unicef.org)

وأما علم النفس فيعرضُ مفاهيم جديدةً تتعلَّق بتعريف الطّفل، إذ يعتمد في تعريفه على دراسة التّفاعلات المُتغيّرة في سلوكيات الأطفال وعقولِهم في ضمن المرحلةِ التطوُّريَّة التي يمرُّ بها الجنين أثناء تخلُّقه قبل الولادة وامتدادًا لمرحلة المُراهقة، ويَشمل تعريف علم

النّفس للطفل مُتغيّرات النموّ الجسديّ والتّنمية العقليّة، وما يُصاحب ذلك من سلوكيات وتطوُّرات عاطفيَّة واجتماعيَّة. (موسوعة علم النفس الطفل، د.ن)

ويختلف تعريف الطفل ومرحلة الطفولة في علم الاجتماع، فهناك عدد من التعريفات المختلفة، وهذه التعريفات تضم الحياة الكاملة والصورة الكاملة لحياة الطفل في هذه المرحلة، ومن التعريفات:

التعريف الأول، بأن الطفل في المرحلة الأولى من عمره، أي من بعد ولادته وحتى قبل بلوغه لسن الرشد وفي هذه المرحلة يجب على الأهل الحذر التام من تعرض الطفل لسوء المعاملة والاعتداءات الجنسية والعديد من المشاغبات التي تجعل الطفل يعيش مرحلة الطفولة غير سعيد.

التعريف الثاني، بأن الطفل في مرحلة الطفولة تكون الخبرة والمعلومات التي تكفيه أن يعبر بحياته فيما بعد ناقصة لديه، ولابد من تعلم الطفل في هذه المرحلة ما يستوعبه عقله، حتى يستطيع تكملة حياته بدون مشاغبات وبدون مشاكل ويستطيع أن يحل جميع مشاكله بمفرده وبدون تدخل أحد، ويستطيع الاعتماد على نفسه.

التعريف الثالث، بأن الطفل ومرحلة الطفولة تتلخص بأن الطفل منذ ولادته وحتى أن يبلغ، وفي هذه المرحلة يستطيع التمييز بين الخطأ والصواب، كما أنه لابد أن يتعلم الطفل الكثير من الأمور، وعلى الأهل أن يراعوا الطفل في هذه المرحلة العمرية حتى يكبر ويكون سندًا وعونًا لنفسه.

وأما مفهوم الـطـفـل في الشريعة الإسلامية:

فلا يوجد خلاف، فمرحلة الطفولة التي أجمع الفقهاء أنها تبدأ منذ لحظة تكوين الجنين في رحم أمه قال تعالى: ﴿وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ سورة الحج (5) وتنتهي بالبلوغ قال تعالى: ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ سورة النور (59) وعلامات البلوغ عند الذكور الاحتلام، وعند الأنثى الحيض.

وإذا لم تظهر علامات البلوغ على الـطـفـل فقد أجمع الفقهاء على تحديد سن معينة كنهاية لمرحلة الطفولة، بيد أنهم انقسموا فيما بينهم حول تحديد هذه السن، فذهب جمهور الفقهاء إلـى اعتماد سن الخامسة عشر عامًا كنهاية لمرحلة الطفولة، واستندوا في ذلك لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: "عرضت على النبي ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربعة عشر فلم يجزني، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمسة عشرة فأجازني" كما قام النبي ﷺ، برد البراء بن عازب وبعض الصحابة يوم غزوة بدر؛ لأنهم لم يبلغوا سن الخامسة عشر عامًا بعد، وأما أبو حنيفة فقال: إن سن البلوغ عند الذكر ثمانية عشر عامًا بينما الأنثى سبعة عشر عامًا. فالإنسان منذ لحظة صيرورته جنينًا في رحم أمه حتى البلوغ، فإذا لم تظهر علامات البلوغ، يظل طفلًا حتى بلوغه سن الخامسة عشر عامًا حسب رأي جمهور الفقهاء المسلمين . (حمودة ،2007، 24، 25)

التعريف الإجرائي: الطّفل هو المرحلة التي تبدأ بولادة الطفل وحتى بلوغه، إذ إنها مرحلة يعتمد فيها الطفل على الذي يراهم باستمرار مثل الأم والأب والأخوات، أي الفرد صغير السن الذي لم يصل بعد لحالة البلوغ.

الفصل الثالث:

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة:

أولًا: الدراسات المحلية:

1- **غانم، 2021:** ترمي الدراسة إلى تقديم مبادئ لمقاومة العنف القائم على النوع الاجتماعي، للإسهام في الحد من تفاقمه في أثناء النزاع، وتقديم توصيات مرتبطة بالتدابير المناسبة لحماية النساء والفتيات، وتفعيل حقوقهن في أعقاب انتهاء النزاع المسلح،

واعتمدت الدراسة على تحليل الخلفية التاريخية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والوقوف على جذوره الثقافية، وما يرتبط بها من تشريعات وإجراءات رسمية، مرورًا باستعراض واقع العنف ضد المرأة قبل اندلاع النزاع، وتحليل مدى تأثير النزاع المسلح في تفاقم هذه المشكلة، توصلت الدراسة إلى أن أطراف النزاع قد عرقلت وأعاقت شبكات الحماية في مناطق رئيسة، فمنذ عام 2016م، عمدت أطراف النزاع إلى فرض القيود لكبح تحركاتهن، فأدت هذه التصرفات إلى تفاقم ظاهرة عدم المساواة الكامنة في المجتمعات المحلية، وأطاحت بالمكاسب الطفيفة التي تحققت في أوضاع النساء والفتيات قبل النزاع، وإلى تفاقم العنف ضد النساء والفتيات بسبب النزوح والفقر والعنف العشوائي، وانهيار الدعم المحدود، الذي يوفره نظام العدالة الجنائية لمواجهة العنف، بل باتت بعض الجهات الفاعلة المكلفة بإنفاذ القانون والقوات المسلحة والجماعات المسلحة تشكل تهديدًا مباشرًا لأمن المرأة.

2- **العمار، باتشيت، 2019:** الهدف منها تعرّف على كيفية تأثير النزاع الراهن في اليمن على مشاركة المرأة في سوق العمل، إذ وجد أن النزاع المطول قد دفع كثيرًا من النساء إلى سوق العمل في صور جديدة ومختلفة. في بعض الحالات، بدأت المرأة تعمل في مهن هيمن عليها الرجال في الماضي، وفي حالات أخرى بدأت النساء بإنشاء مشاريع جديدة من منازلهن في أغلب الأحيان، والبعض منهن لجأن إلى ممارسة أعمال بدنية شاقة متدنية الأجور استجابة للأزمة الاقتصادية أو بسبب فقدان الرجل المعيل. من جانب آخر فرضت الحرب قيودًا إضافية على مشاركة المرأة المنخفضة سلفًا في سوق العمل.

وقد أوصت هذه الورقة بضرورة أن تكون المبادرات الاقتصادية الجزئية لجذب النساء إلى سوق العمل مصحوبة بجهود طويلة الأجل لمعالجة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي قيدت تحول النساء إلى قوة عاملة في الماضي، كما يجب أن تقاد التدخلات بالتشاور المحلي مع النساء والرجال من جميع الشرائح، ويجب أن تعزز العمل الذي يوفر دخلًا جيدًا، وأمانًا وحماية اجتماعية . من ناحية أخرى، يمكن لنظام الحصص أن يتيح للمرأة القيام بتأثير نشط في مراحل التعافي وإعادة الإعمار، ويجب أن تشارك المرأة أيضًا في المستويات المختلفة لصنع القرار سواء في جهود بناء السلام أو بعد انتهاء النزاع اليمني.

3- **جوناثان دي وآخرون 2019:** أجريت هذه الدراسة حول (تأثير الحرب في التنمية في اليمن) في نهاية عام 2018 بالتعاون مع مركز فريدريك إس، باردي للدراسات المستقبلية الدولية التابع لكلية جوزيف كوربل للدراسات الدولية في جامعة دنفر، وهدفت إلى توعية أطراف النزاع حول تأثرات النزاع في التنمية على المدى المتوسط والبعيد، كما ترمي الدراسة في الوقت نفسه إلى إطلاع عموم الناس بما في ذلك المجتمع الدولي، على مستوى الدمار الذي تسبب فيه النزاع في اليمن، والطلب من الجهات القادرة على التأثر في أي طرف من أطراف النزاع أن تدعو بشكل عاجل إلى اتفاق سلام مستدام ووقف السعي نحو المزيد من التصعيد، إذ تولى الباحثون العمل التحليلي رغبة منهم في فهم تأثير الحرب في اليمن في الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية، إذ أجري التحليل من خلال معايرة نظام نمذجة كمي يسمى باسم الآفاق المستقبلة الدولية (IFS) ليتناسب مع المعلومات المتاحة عن الآثار الناجمة عن الحرب في اليمن حتى الآن، ومن ثم جرى التوصل إلى أربعة سيناريوهات افتراضية تحليلية لاستكشافها في إطار الدراسة، يتمثل أحد السيناريوهات في انتهاء النزاع في عام 2019، ويتمثل آخر في انتهائه عام

2022، وأخيرًا يمتد النزاع في سيناريو آخر إلى عام 2030م فمن أجل تقويم الآثار الناجمة عن النزاع عبر السيناريوهات الثلاثة، يمثل السيناريو الرابع عالمًا يعاكس الواقع القائم بالفعل، إذ يفترض عدم احتدام النزاع ما بعد عام 2014م، وجاءت نتيجة هذه الدراسة حول التأثرات لتحدد مقدار ما خلفته الحرب في اليمن من أضرار عبر الأبعاد المتعددة للتنمية مثل الخسائر في الأرواح والتأثرات في الصحة والتوزيع السكاني والتعليم والبنية التحتية والاقتصاد، وما شابه ذلك، إذ إن استعادة مستويات التنمية إلى ما كانت عليه قبل النزاع سيتطلب جهودًا قد تمتد إلى مدًى يتراوح من جيلين إلى ثلاثة أجيال، فقد وصل الوضع بالفعل إلى مستويات غاية في الخطورة، ففي حال ازداد تدهور الأوضاع، فسيؤدي ذلك، إلى حد كبير، إلى زيادة المعاناة الإنسانية بشكل مزمن وتراجع التنمية البشرية في اليمن، كما أنه قد يؤثر سلبًا في الاستقرار الإقليمي.

4- **دراسة عبد الوهاب، 2018:** رمت إلى تعرّف آثار الصدمة النفسية للحرب لدى الأطفال وعلاقتها بالتحصيل الدراسي، وتم تطبيق أداة الدراسة على عينة من الأطفال من تلاميذ مدارس التعليم الأساسي في محافظة عدن من الذين عاشوا الحرب وعانوا من التشرد والنزوح في أثناء الحرب، وتكونت من (260) تلميذًا وتلميذة، استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلاله يمكن الحصول على البيانات والمعلومات ومعرفة طبيعة الظواهر والمشكلات المدروسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها: أن الأطفال موضع الدراسة قد تعرضوا لصدمات نفسية في أثناء الحرب، وكانت شديدة على أغلب فقرات المقياس.

5- **مؤسسة تنمية القيادات الشابة بالتعاون مع منظمة أوكسفام** 2017م: ترمي الدراسة إلى الإسهام في تسليط الضوء على آثار تمزق النسيج الاجتماعي نتيجة للحرب، وتعرّف على أبرز المظاهر والتأثيرات التي طالت النساء جراء تمزق النسيج الاجتماعي على أرض الواقع، وأما المنهجية المستخدمة في الورقة اعتمدت بشكل أساسي على مراجعة دراسات سابقة في هذا المجال وجمع ملاحظات وشهادات ميدانية من ناشطين / ات ميدانيين في مجال العمل الإنساني، ومن الآثار المترتبة على هذا أن وسائل إعلام الحرب أثرت تأثيراً مهمًا في خلق نزاعات مناطقية مذهبية، وأيضًا من الآثار المترتبة على تمزق النسيج الاجتماعي في النساء داخل إطار الأسرة تزايد معدلات العنف الأسري وحالات الطلاق وزواج الصغيرات، كما تتحمل النساء المزيد من الأعباء والمسؤوليات بسبب غياب الزوج عن البيت للحرب أو الوفاة أو البطالة، وقد أوضحت الورقة معالجات لهذه الآثار على المستوى المحلي والوطني بمجموعة من الفاعلين والوزارات المعنية، والمهتمين كمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، إذ ينبغي أن تبنى مجموعة من التدخلات الموجهة بشكل رئيس للتعامل مع احتياجات النساء في أثناء الحرب الناتجة عن تصدع النسيج الاجتماعي من وجوه عدة، وتحسين الإجراءات الخاصة بالحماية القانونية للنساء في مختلف المناطق المستهدفة، وتوفير برامج الدعم والحماية الاجتماعية والصحة النفسية، وتوسيع فرص العمل وإيجاد بدائل اقتصادية للنساء لحمايتهن من آثار الحرب وتمزق النسيج الاجتماعي إذ يترك تهتك النسيج الاجتماعي آثارًا سلبية في النساء مثل ارتفاع نسبة الطلاق والعنف الأسري، وزيادة معدلات النزوح، ويسهم تحسن وضع النساء الاقتصادي في تخفيف حدة هذه الآثار ويمكن للمرأة من مواجهتها، كما أوصت الدراسة بتقديم برامج التوعية في مجال محاربة ظاهرة زواج الصغيرات والذي يظهر بوضوح كأحد الآثار السلبية في الفتيات

الصغيرات كنتيجة لتمزق النسيج الاجتماعي، إذ يتسبب في انفصال الأسرة أو تلجأ الأسر للنزوح ويؤدي ذلك لارتفاع نسبة زواج الصغيرات.

6- **دراسة الجوفي، 2017:** الكشف عما تعانيه المرأة اليمنية من عنف وانتهاك لحقوقها التي نصت عليها، والقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، والمواثيق الدولية واتفاقيات جنيف الأربع في أوقات الحرب، وتناولت وضع المرأة اليمنية خلال ثلاث سنوات من الحرب 2015-2017م كما تطرقت لوضع المرأة اليمنية بشكل عام، وانعكاسات الحرب على الوضع الاجتماعي، والوضع الصحي، والوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي الذي من خلاله تحاول الباحثة وصف وإبراز ما تتعرض له المرأة من عنف بكل أشكاله، من خلال الدراسات السابقة والتقارير الدولية والإحصائيات المتوفرة. وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها: أهمية إجراء دراسات وأبحاث كمية ونوعية ترمي إلى رصد أوضاع المرأة اليمنية، ومعرفة احتياجاتها، والانعكاسات الناجمة عن الحرب على واقعها ومستقبلها، ومضاعفة الجهود لدعم النساء ومساندتهن، وعلى وجه الخصوص اللائي تعرضن للعنف بكل أشكاله وأنواعه، والتركيز على ضحايا العنف في أثناء النزوح/ اللجوء، وتعزيز الجانب الوقائي للحد من الانتهاكات، والعنف القائم على النوع الاجتماعي في ضمن التدخلات الإنسانية، بحيث يكون جزءًا لا يتجزأ من المساعدات والتدخلات، وأن تراعى حساسية الاحتياجات للنساء والفتيات في مجتمع كاليمن.

ثانيًا: الدراسات الإقليمية:

1- دراسة أحمد، 2018: ترمي الدراسة إلى معرفة الآثار المترتبة على الحروب في الوقت المعاصر والتي تهدد حياة كثير من أطفال العالم، واعتمدت الدراسة على جمع المعلومات وتحليلها بهدف الاستفادة منها للوصول إلى نتائج واقعية ومنطقية ذات قيمة علمية قانونية والخروج بتوصيات قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن ملايين الأطفال على مستوى العالم لا يزالون معرضين لشتى أنواع الأذى والاستغلال وقت الحرب، وأن الحرب لها آثار نفسية واجتماعية واقتصادية تهدد نمو وتطور حياة الأطفال. كما أن اتفاقيات القانون الدولي الإنساني تنص على حظر تجنيد الأطفال ومشاركتهم في النزاعات المسلحة سواء كانت دولية أم غير دولية حفاظًا على الأطفال، إلا أننا في كثير من البلدان نجد أن المليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة تجند في صفوفها أطفالًا دون مراعاة أحكام ومبادئ القانون الدولي الإنساني. وبناءً على تلك النتائج توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: ضرورة الاهتمام بالأطفال لأنهم أمل المستقبل والغد، والعمل على نشر مفاهيم حقوق الطفل وحمايته وزيادة الوعي بها لدى جميع أفراد المجتمع عامة والقوات المسلحة خاصةً. كما يجب حظر تجنيد الأطفال في القوات المسلحة والجماعات المسلحة والمتطرفة من أجل حماية الأطفال، وفي هذا الصدد لابد من إضفاء الصفة الإلزامية على كل اتفاقيات القانون الدولي الإنساني والتي تنص على حماية المدنيين عامة والأطفال خاصة لتكون قابلة للتطبيق على المستوى الدولي الوطني.

2- **دراسة جواد، 2018م:** رمت الدراسة إلى تسليط الضوء حول جريمتي التجنيد والاغتصاب الواقعة على الأطفال في النزاعات المسلحة غير الدولية من قبل الكيانات غير الدولية، وخلصت الدراسة إلى أن القانون الدولي وضع قواعد شاملة فيما يخص حماية الأطفال من جريمتي التجنيد والاغتصاب في النزاعات المسلحة غير الدولية، كما أن جريمتي التجنيد والاغتصاب هي من الجرائم المجرمة بالقانون كما أن

هذا القانون وضع الكثير من المبادئ والأعراف لأجل حماية الأطفال من جريمتي التجنيد والاغتصاب، وأوصت الدراسة بالمطالبة بعقد اتفاقية دولية خاصة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة غير الدولية، كما أوصت الدراسة أيضًا بضرورة زيادة الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة وخصوصًا المرتبطة بالأطفال وحقوقهم، إذ تبين أن هناك قلة في هذه الدارسات.

3- **دراسة (سلمان وفرج، 2017م):** رمت الدراسة إلى تحليل واقع النزوح السكاني وتسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها النازحون، وتعرّف على الآثار الاقتصادية الناجمة عن عمليات النزوح السكاني في العراق، وتوصلت الدراسة إلى أن الصراع الطائفي والانفلات الأمني كانا من أهم الأسباب التي أدت إلى النزوح في الوقت الراهن، ويمكن أن يمتد ذلك إلى المستقبل إذا لم تتكاتف الجهود للقضاء على الفتنة الطائفية والعمل بجدية على إعادة اللحمة الوطنية وتغليب سلطة القانون وتفعيل القضاء، وأن بعض النازحين سكنوا في أماكن لم يعهدوها أبدًا مثل المخيمات والبنايات قيد الإنشاء والمدارس وأماكن العبادة من مساجد أو حسينيات أو كنائس أو غيرها، ومن ثم فقدوا الأمن والأمان. وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أن المشكلات الاجتماعية قد تعددت عند النازحين في المخيمات، منها: التفكك الأسري، ترمُّل النساء وتيتُّم الأطفال، الفقر، الحاجة، الجوع، الاستغلال، وأن هناك أيضًا آثارًا اقتصادية عديدة بسبب عمليات النزوح السكاني التي حدثت في العراق منها الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة نتيجة عمليات التهجير القسري التي تتمثل في متطلبات الإنفاق الكبيرة لا سيما في توفير الأمن مقابل شحة التمويل.

4- **دراسة علوان، 2016م:** رمت الدراسة لأجل تسليط الضوء حول الجرائم الواقعة على الأطفال وأثر التشريعات المحلية والدولية لحمايته، كما بينت الدراسة أثر التشريع الإسلامي في حماية الأطفال من الجرائم الواقعة عليهم، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إصدار قانون موحد عربي فيما يخص حماية الطفل.

5- **دراسة شني 2015م:** توصل الباحث إلى أن هناك تزايداً في صور الانتهاكات في حق الطفل عبر عدة بؤر من العالم ومنها المساس بحق الحياة على غرار أطفال فلسطين، والاستغلال الجنسي والإباحي المتفشي في أوروبا وأفريقيا وأمريكا بالإضافة إلى استغلال للأطفال في العمالة، والتجنيد للأطفال دون السن القانوني للالتحاق بالقوات العسكرية، كما أن المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة عاجزة عن القيام بوظيفتها في مجال حماية الطفولة.

6- **دراسة شهاب (2013م)** رمت الدراسة إلى معرفة أثر المنظمات الأهلية في الحد من معدل الفقر خلال الحصار الإسرائيلي في قطاع غزة عبر الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة وكل من (الإدارة الكفؤة، نوعية البرامج والمشاريع المنفذة، القدرة التمويلية، الشراكة بين المنظمات الأهلية بالحكومة، والعلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية)، وقد أوصت الدراسة بضرورة ربط المنظمات الأهلية بقاعدة بيانات إلكترونية مركزية ومتطورة توثق تفاصيل الفئات المستهدفة، وترصد أهم حاجات الفقراء، وتعمل على تبني استراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية.

7- دراسة طلافحة 2010م: توصل الباحث إلى أن القانون الدولي الإنساني قد اهتم في الآونة الأخيرة بتقرير مجموعة جديدة من الحقوق للطفل فرضتها ضرورة العناية بالأطفال في ظل تعرض الملايين من أطفال العالم إلى الإهمال والاستغلال في وقت الحرب؛ لذلك كان عقد الاتفاقيات الدولية لحماية

حقوق الطفل بمنزلة الحماية الخاصة لهذه الفئة التي تمثل قطاعًا عريضًا من العائلة البشرية. وكانت لاتفاقيات حماية الأطفال تأثيرٌ كبيرٌ في المستوى الدولي عبر عنه تنامي الاهتمام بحقوق الطفل من قبل المنظمات الدولية الإقليمية، ومن هنا فقد أظهرت الدراسة أهمية التمسك بالمبادئ الإنسانية التي تحمي الأشخاص في النزاعات المسلحة بالإضافة لإعمال كافة القواعد التي من شأنها أن تحمي الطفل بشكل خاص من التأثير بالعمليات العسكرية والتي تحرم اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

8- دراسة (الصادق، 2009م): رمت الدراسة إلى دراسة بعض الآثار النفسية والاجتماعية الواقعة على طلاب الجامعات السودانية وطالباتها القادمين من مناطق الصراعات، وقد كانت عينة البحث من طلاب منطقة دارفور. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الباحثة أداة المقابلة ومجموعة المناقشات مع عينة البحث من الطلاب، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أنه توجد علاقة دالة بين الآثار النفسية والاجتماعية ومستوى التعايش الاجتماعي للطلاب والطالبات القادمين من مناطق الحروب الأهلية، وأن هناك أيضًا تفاوتًا في الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية الواقعة على طلاب دارفور وطالباتها، وأنه توجد فروق في درجة التفكير بالحروب بين طلاب دارفور وطالباتها لصالح الطالبات، وأن الصراع يؤثر تأثيرًا سلبيًا في التحصيل الدراسي لطلاب دارفور وطالباتها.

9- دراسة السبيعى 2008م: توصل الباحث إلى أن الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني اتفقا على وجوب معاملة ضحايا النزاعات المسلحة معاملة إنسانية وحمايتهم بشكل خاص من أعمال العنف والتهديد به وتقديم الرعاية الكاملة لهم، كما أن القانون الدولي الإنساني يزخر بمجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تحرم وتجرم ارتكاب الأفعال العدائية ضد ضحايا النزاعات المسلحة طبقًا للقيم والمصالح التي تهم الجماعة الدولية ككل، إلا أنه خلا تمامًا من الأحكام العقابية ويمثل هذا نقطة ضعف فيه.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إلقاء الضوء على الجوانب التي تتصل بأثر الحرب في المرأة والطفل وكيف يمكن أن تؤثر في الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، فبعض الدراسات تناولت حماية الأطفال وحقوقهم في القانون الدولي مثل دراسة (السبيعى 2008م) الحماية الدولية لضحايا النزاعات المسلحة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني، ودراسة (علوان، 2016) عن التشريعات المطبقة بالسودان لأجل مواجهة جرائم النزاعات، ودراسة (طلافحة 2010م) عن حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني، ودراسة (جواد، 2018م) التي تسلط الضوء حول جريمتي التجنيد والاغتصاب الواقعة على الأطفال في النزاعات المسلحة غير الدولية.

- بعض الدراسات اهتمت بأثر الحرب في المرأة مثل دراسة غانم، (2021) في اليمن، فقد درس تأثير الحرب في العنف ضد النساء والفتيات في اليمن، ودراسة (الجوفي، 2017) عن آثار الحرب والصراعات في المرأة اليمنية وأثرها في إحلال السلام. وأما الدراسة الحالية فقد اهتمت بأثر الحرب في اليمن في المرأة والطفل.

- رمت بعض الدراسات إلى تعرّف آثار الصدمة النفسية للحرب لدى الأطفال مثل دراسة (عبد الوهاب ، 2018) ودراسة (أحمد، 2018) التي ترمي إلى معرفة الآثار المترتبة على الحروب والتي تهدد حياة كثير من أطفال العالم، وقد اتفقت هذه مع الدراسة الحالية من حيث تعرّف آثار الحرب في المرأة والطفل.

– أما دراسة (العمار، باتشيت، 2019) و(مؤسسة تنمية القيادات الشابة) فإن الهدف منها تعرّف كيفية تأثير النزاع الراهن في اليمن في مشاركة المرأة في سوق العمل، إضافة إلى تسليط الضوء على آثار تمزق النسيج الاجتماعي نتيجة للحرب في اليمن، ودراسة (جوناثان دي وآخرين 2019) التي رمت إلى توعية أطراف النزاع في اليمن حول تأثرات النزاع في التنمية على المدى المتوسط والبعيد، وأثره في البنية التحتية.

– اتفقت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في المنهج المستخدم إذ استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وقامت بتحليل الوهن الراهن في مجتمعات الدراسة ومدى تأثيره سواء في المرأة أم الطفل أم المجتمع.

– اتفقت أيضًا الدراسة الحالية مع الدراسات السابق من حيث النتائج إذ إن أغلب النتائج تشابهت بين الدراسات من حيث تسبب الأطفال بالحالة النفسية والصدمات نتيجة للحرب، وخروج المرأة للعمل، والعمل في أعمال متواضعة، وأثر الحرب في زيادة فقر المرأة، وتزايد حالات العنف المنزلي، والزواج المبكر، وأيضًا هناك آثار نفسية واجتماعية واقتصادية تهدد نمو وتطور حياة الأطفال، وتجنيد الأطفال في القوات المسلحة والجماعات المسلحة والمتطرفة، ووجود عمليات التهجير القسري والنزوح من مناطق الحرب إلى بعض المناطق الآمنة مما تسبب بعض المشكلات لهذه المناطق، وأكثر النازحين من النساء والأطفال.

الفصل الرابع:

اليمن والنزاعات:

الوضع في اليمن:

يعدُّ الصراع السياسي سببًا في كل ما تعانيه اليمن من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية وشرخاً في النسيج الاجتماعي تمثَّلَ في ضعف الهوية والشعور بالولاء والانتماء الوطني وتعزيز الولاءات الضيقة للقبيلة أو الحزب أو المنطقة أو المذهب. وقد ظهر ذلك جليًا وبشكل متنامٍ على التماسك الاجتماعي وكذلك التنشئة الاجتماعية، وانعكس بشكل مباشر أو غير مباشر في النزاعات والصراعات التي تركت آثارًا عميقة في الصحة النفسية لأفراد المجتمع وبالذات الشباب والأطفال الذين أصبحوا قنابل موقوتة للصراعات والحروب المستقبلية واستمرار فشل عملية التنمية وغياب العدالة الاجتماعية (المتوكل، 2016، 50).

وتعدُّ الأزمة الإنسانية في اليمن الأسوأ على مستوى العالم إذ يواجه نسبة عالية من الأشخاص في اليمن الموت والجوع والأمراض أكثر من أي بلد آخر. تكاد تكون 80% من مجموع السكان تتلقى شكلًا من أشكال المساعدات الإنسانية والحماية، أي بزيادة 84% منذ اندلاع الصراع في عام 2015م، ويحتاج 20 مليون شخص يمني إلى المساعدة لتأمين غذائهم، و 14 مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية. (خطة الاستجابة الإنسانية، 2019،5) فمنذ بداية النزاع، دمرت البنية التحتية الحيوية، وفرَّ أكثر من 4 ملايين يمني من منازلهم وظلوا نازحين داخليًا (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2020). كما يواجه أكثر من نصف السكان مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، ويقدر أن 24.3 مليون شخص في عام 2020م بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والحماية، منهم 14.4 مليوناً في حاجة ماسة إلى المساعدة. (البنك الدولي. 2021)

ويدور النزاع منذ عقود، وتصاعد النزاع المسلح الحالي بشكل كبير منذ عام 2015م، وتعقَّد الوضع، وأصبح تكاليفه مباشرة وغير مباشرة، إذ يواجه المدنيون في اليمن معاناة منذ أكثر من ستة سنوات من الأزمة الاقتصادية والسياسية من الحرب دمَّرت البلاد، قُتل أو جُرح آلاف المدنيين وأُجبر 3.6 ملايين شخص على الأقل على الفرار من ديارهم بسبب نزاع شاركت

فيه على الأقل ست قوى إقليمية ودولية.

وخلَّفت الحرب في اليمن خسائر مروعة فقد أطاحت بمنجزات خمسة عقود ونيِّف من التنمية لتنقل اليمن إلى الوراء خمسين عامًا، فأصبح المدنيون في حاجة إلى مساعدة عاجلة لحماية حياتهم وحقوقهم الأساسية، فاليمن غارق في أزمة إنسانية منذ إعلان الحرب في 26 مارس 2015م، فهناك (21.2) مليون شخص في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية، منهم (14.4) مليون شخص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية، يعاني (7.6) ملايين من انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي أن حوالي أربعة من أصل خمسة يمنيين بحاجة إلى مساعدة إنسانية.

ويفتقر (19.4) مليوناً إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، إذ لا يستطيع (9.8) ملايين الوصول إلى المياه فيما يظل (14.1) مليون نسمة دون رعاية صحية كافية، أضف الى ذلك (2.7) مليون شخص على الأقل قد فروا من منازلهم إلى مناطق أخرى داخل اليمن (النزوح الداخلي) أو إلى بلدان مجاورة (اللجوء) (الجوفي ، 2017 ، 17).

وكان لتفاقم الأزمات السياسية منذ 2011م وما قبلها ووصولًا إلى اندلاع الحرب في عام 2015م أثرٌ بالغٌ في تعميق واتساع دائرة الفقر لتشمل السواد الأعظم من السكان، وقد أظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة 2014م ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر إلى 49% وإلى حوالي 78% من السكان خلال سنوات الحرب 2016 و2017م، وقد تم الأخذ في الاعتبار بتقديرات العوامل الرئيسة التي أدت إلى انقطاع مصادر الدخل الرئيسة، وهي:

- توقف النشاط الاقتصادي في نسبة عالية توقف مشاريع القطاع الخاص منذ مارس2015م.
- انقطاع الرواتب والأجور الحكومية منذ سبتمبر 2016م.
- انقطاع إعانات الرعاية الاجتماعية.
- انخفاض معدل التحويلات الخاصة المحلية والخارجية.

شكل (1) قنوات انتقال تأثير الحرب في الفقر والوضع الإنساني

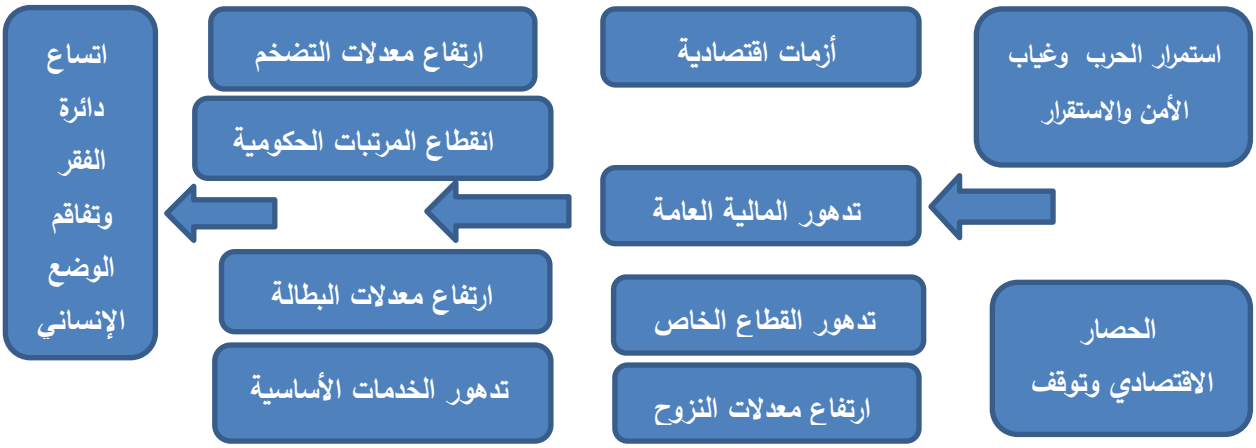

ويوضح الشكل (1) الآتي كيفية انتقال قنوات تأثير الحرب في الوضع الإنساني

وفي ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بأبعادها المختلفة خاصة في ظل أوضاع الحرب، تمر اليمن منذ مارس 2015م بأزمة إنسانية غير مسبوقة وصل فيها عدد السكان المحتاجين للتدخلات الإنسانية إلى حوالي 33.3 مليون شخص وقد بلغ عدد النازحين خلال فترة 2015- 2017 حوالي ثلاثة ونصف مليون نازح، شكَّلوا حوالي 13% من إجمالي السكان مازال 2 مليون منهم مشردين، ولم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم، وتمثل النساء أكثر من النصف كما بلغت نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حوالي 41% من السكان علمًا بأن اليمن صنفت في ضمن أسوأ سبع دول على خارطة سوء التغذية. (مؤسسة تنمية القيادات الشابة، د. ن، 4)

جدول (1) السكان تحت خط الفقر 2014م

إجمالي السكان	السكان تحت خط الفقر		بيان
	عدد	نسبة %	
12.837.547	6.235.284	6.235.284	0.49
13.135.760	6.375.220	6.375.220	0.51
25.973.307	12.610.504	12.610.504	0.49

المصدر: مسح ميزانية الأسرة 2014، الجهاز المركزي للإحصاء

https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/publications

ويعاني نحو ثلثي إجمالي تعداد سكان البلاد البالغ 30 مليون نسمة من الجوع. ومن بين هؤلاء، يحتاج 14.4 مليون يمني إلى مساعدات غذائية فورية للبقاء على قيد الحياة؛ و 10 ملايين بحاجة إلى مساعدة غذائية بشكل حاد. إن انتشار الفقر والجوع يتجاوز المعاناة الفردية إذ يؤدي إلى تهتك النسيج الاجتماعي لليمن ويضرب الشعور بالانتماء للمجتمع.

لم تبدد الحرب في اليمن ما تحقق من مكاسب سابقة في التنمية البشرية فحسب، بل أعادتها إلى الخلف لعقدين من الزمن، وذلك وفقًا لدراسةٍ أُجريت بطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان: أثر الحرب في اليمن. بحلول عام 2016م، كانت الحرب قد تسببت بالفعل في أضرار تتراوح قيمتها ما بين 4 و5 مليارات دولار في البنية التحتية للبلاد، بالإضافة إلى ما يقرب من 89 مليار دولار في الناتج الاقتصادي المفقود. وتراجعت قيمة العملة اليمنية في ظل انكماش إجمالي الناتج المحلي بنحو 28%؛ وتضاعفت معدلات البطالة؛ وتتوفر منتجات الوقود بصورة متقطعة في أحسن الأحوال؛ وأصبح 60% من اليمنيين عاطلين عن العمل (https://blogs.worldbank.org).

وتزداد الظروف سوءًا بمعدل لم يسبق له مثيل تقريبًا، احتاج ما يقارب 14.7 مليون شخص في عام 2014م أي قبل اندلاع الصراع إلى المساعدة، وارتفع هذا الرقم إلى 15.9 مليون شخص في عام 2015م، وارتفع في عام 2016م مليون شخص إلى 21.2 مليون شخص وفي عام 2018م إلى 22.2 مليون شخص، في حين يحتاج 24.4 مليون شخص، وفي عام 2019م إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة، ارتفع عدد المناطق التي تعاني من انعدام حاد في الأمن الغذائي بنسبة 60 % خلال عام واحد من 107 مديرية خلال عام 2018م إلى 190 مديرية في عام 2019م، وارتفع عدد الأشخاص غير القادرين على التنبؤ بوقت تناول وجبة الطعام التالية

بنسبة 13 %، ومن المتوقع أن تزيد بنسبة 20 % أكثر ما لم يتم توسيع نطاق العمليات الإنسانية في الأشهر الأولى من عام 2019م (خطة الاستجابة الإنسانية، 2019، 5).

ويفتقر حوالي 20.5 مليون يمني إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ويحرم 20 مليون شخص من خدمات الرعاية الصحية الأساسية (البنك الدولي. 2021). ونتيجة لذلك، وعلى مدى ست سنوات من الصراع العنيف المتصاعد والانهيار الاقتصادي، كان اليمن يعاني من تفشي الأمراض المعدية، مثل الكوليرا، مما أدى إلى تدهور كبير في الظروف الإنسانية في البلاد. يعاني اليمن من أسوأ تفشي للكوليرا تم تسجيله في التاريخ، إذ ظلت الكوليرا منتشرة في 90% من المحافظات في عام 2019م (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2019).

خلفت الحرب في اليمن خسائر مروعة فقد أطاحت بمنجزات خمسة عقود ونيف من التنمية لتنقل اليمن إلى الوراء خمسين عامًا، فأصبح المدنيون في حاجة إلى مساعدة عاجلة لحماية حياتهم وحقوقهم الأساسية، فاليمن غارق في أزمة إنسانية منذ إعلان الحرب في 26 مارس 2015م، فقد أثر الصراع في اليمن أكثر من ثلث الشركات اليمنية إذ يضطر الكثير منها إلى تقليص عملياتها وعمالتها. وما بين مارس/آذار عام 2015م وديسمبر/كانون الأول 2018، عانت الكثير من البنية التحتية المدنية في اليمن من أضرار الحرب، مما أوقف إنتاج المواد الغذائية والسلع وتخزينها وتوزيعها. وأدى ذلك إلى تسريح جماعي للعمالة وأزمة سيولة في الأسواق المحلية، مما اضطر الكثير من الناس إلى بيع ممتلكاتهم لتغطية نفقاتهم ونفقات من يعولونهم.

وفقد الآلاف وظائفهم وسبل كسب عيشهم، وأكلت الحرب رؤوس أموالهم، واضطُر أرباب الأعمال والعمال على حد سواء إلى الإنفاق من مدخراتهم. لكن التضخم جعل تلبية ضروريات الحياة أمرًا بعيد المنال؛ إذ لم يعد بإمكان الكثيرين تحمل تكلفة الحصول على الغذاء أو الدواء. أما المستلزمات الأخرى التي كانت تُعد ذات يوم من السلع الأساسية فقد أصبحت باهظة التكلفة حتى بالنسبة لليمنيين الذين لديهم مصدر دخل (https://blogs.worldbank.org). فقد أدى الانخفاض غير المسبوق في قيمة الريال اليمني في عامي 2018 و 2019 إلى تفاقم الضغوط التضخمية وتقويض القوة الشرائية لليمنيين وتفاقم الأزمة الإنسانية. انخفض معدّل التضخم في نهاية عام 2019م، مسجلًا 10%، وذلك بعد أن بلغ ذروته في عام 2017م، ووصل إلى 30.4%، لكنه ارتفع مرة أخرى إلى 26.2 % في عام 2020م. وفي عام 2014م قبل النزاع بلغ معدّل التضخم في اليمن 8% (صندوق النقد الدولي 2021م).

وفي عام 2019م، سجّل متوسط أسعار المواد الغذائية معدلات أعلى بنسبة 150 % تقريبًا مقارنةً بمعدلات ما قبل النزاع، في حين سجلت أسعار الوقود في عام 2018م أرقامًا أعلى بثلاث مرات من مستويات ما قبل النزاع (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2020م). علاوةً على ذلك، ووفقًا لآخر إحصائيات البنك الدولي، فقد أكثر من 40% من الأسر في اليمن مصدر دخلهم الأساسي، ومن ثم فقدوا قدرتهم على شراء احتياجاتهم الأساسية، في حين أن حوالي نصف سكان اليمن كانوا يعدُّون فقراء قبل الأزمة، فإن الفقر الآن يؤثر في 71 إلى 78% من اليمنيين، وتعد النساء أكثر تضررًا من الرجال (البنك الدولي. 2021م).

ومع استمرار الحرب وتصاعد حدة الصراع خلال أكثر من ست سنوات، وانعكاس ذلك على كل – المستويات السياسية – والأمنية والاقتصادية – والاجتماعية، وتعقد المشهد اليمني بكل مكوناته... وما أنتجه ذلك من آثار ماحقة أدت إلى الفشل والانهيار، ووضعت اليمن في أدنى مستوى، في

ضمن قوائم المؤشرات الدولية للأعمال، أبرزها:

- ترتيب اليمن عالميًا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال عام 2020م هو 187 من أصل 190 دولة.
- في مؤشر الحرية الاقتصادية، وفقًا لآخر تصنيف اشتركت اليمن فيه عام 2015م كان ترتيبها 123 بدرجة 55.5 أي غير حرة إلى حد كبير".
- مؤشر مدركات الفساد، احتلت اليمن عام 2019م أسفل القائمة في المرتبة 176 قبل كل من سوريا وجنوب السودان والصومال، وبدرجة أداء متدنية لا تزيد عن 15 درجة.
- في مؤشر الدولة الهش تصدرت اليمن عام 2019م المركز الأول عالميًا بين 178 دولة.
- في مؤشر الفجوة بين الجنسين 2015م من حيث المشاركة والفرصة الاقتصادية والمساواة بين الرجل والمرأة، احتلت اليمن المركز 145، وهو الأخير عالميًا. (محسن، 2021م ، 9).

وبحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد 2019م فقد حصلت اليمن على (15) نقطة لتحتل بذلك المركز 177 من بين 180 دولة، فضعف وهشاشة مؤسسات الدولة وضعف الحريات العامة والحكم الرشيد في الفترة الأخيرة نتيجة الحرب والصراع أسهم أيضًا في تفاقم الفساد. والذي يؤثر في فرص العمل والتماسك الاجتماعي. كما هو موضح في الجدول تراجع اليمن في ترتيبها بشكل ملحوظ من 161 في عام 2014م متراجعة أربع نقاط في قيمة المؤشر خلال الفترة نفسها. وقد سجل مؤشر مدركات الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 39 درجة، وتواجه المنطقة تحديات فساد ضخمة على رأسها غياب النزاهة السياسية في ظل ضعف استقلالية القضاء مع القدرة على القيام بوظيفتة المراقب على السلطة التنفيذية، وهما يعدان من الأمور النادرة أو المغيبة. ولتحسين ثقة المواطنين في الحكومة؛ على الدولة بناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة ومحاسبة المخالفين ومنعهم من الإفلات من العقاب، وعليها أيضًا إجراء انتخابات حرة ونزيهة، والسماح بانخراط المواطنين ومشاركتهم في صنع القرار (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020، 12).

الجدول (2) يوضح ترتيب اليمن في تقرير مدركات الفساد 2014 – 2019

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ترتيب اليمن على المستوى العالمي	161	154	170	175	176	177
مؤشرات مدركات الفساد	19	18	14	16	14	15

Source: Global Corruption Report 20142019-, CPI

وقد تسببت الحرب بزيادة الفقر في اليمن منذ عام 2014م، فزاد من 47% من السكان إلى 75% بحسب التوقعات بحلول نهاية عام 2019م. وإذا استمر القتال حتى عام 2022م، فستصنف اليمن كأفقر بلد في العالم، إذ يعيش 79% من السكان تحت خط الفقر، ويصنف 65% منهم على أنهم فقراء جدًا، كما جاء بالتقرير "تقويم تأثير الحرب في اليمن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)". ويعود ارتفاع نسبة الفقر في اليمن إلى عوامل تتعلق بالحرب الدائرة، بما في ذلك انهيار الاقتصاد الذي خسر فيه البلد 89 مليار دولار أمريكي من نشاطه الاقتصادي منذ عام 2015م.

لقد أدى الصراع إلى تعطيل الأسواق والمؤسسات وتدمير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، في حين ازدادت حالات عدم المساواة بشكلٍ حاد. انخفض إجمالي الناتج المحلي للفرد من 3,577 دولارًا إلى 1,950 دولارًا أمريكيًا، وهو مستوى لم يشهده اليمن منذ ما قبل عام 1960م. ويعد اليمن الآن ثاني أكبر بلد غير متكافئ في العالم من حيث الدخل، إذ تجاوز 100 بلد آخر في مستويات عدم المساواة في السنوات الخمس الماضية. (https://www.arabstates.undp.org)

وقد دفع استمرار الحرب باليمن، وتشابك أفرعها الداخلية والخارجية، بمزيد من التعقيدات، السياسية والأمنية والمجتمعية الإنسانية، وهو ما يصعب من مسارات العمل الأممية. وذلك جنبًا إلى جنب مع تشابك نمط "الصراع الإقليمي" بالإضافة إلى أن الأوضاع الإنسانية، وتردي البنية التحتية وانهيار المرافق الخدمية وواقع التفسخ الداخلي وغياب الإجماع الوطني في حدوده الدنيا صارت كلها عوامل تزيد من صعوبة السير في مسارات التسوية التقليدية، وصعوبة عمل وتحرك المبعوثين الأمميين باليمن، إذ يلخص غريفيث طبيعة الوضع القادم وذلك عقب انتهاء مدة عمله مبعوثاً أممياً ثالثاً بالقول: "تضاعفت وتشرذمت الأطراف السياسية والمسلحة كما ازداد التدخل الأجنبي في اليمن، حيث ما كان ممكنًا فيما يتعلق بحل النزاع في السنوات الماضية لم يعد ممكنًا اليوم، وما هو ممكن اليوم قد لا يكون ممكنًا في المستقبل (زهران ،2021 ، 3،4).

والخلاصة أن اليمنيين يواجهون حسب بيانات OCHA الصادمة خطر الموت والجوع والأمراض أكثر من أي بلد آخر، وتكاد تكون درجة المعاناة غير مسبوقة، فهناك:

- 10 ملايين شخص على بعد خطوة واحدة فقط من المجاعة والموت جوعًا.
- تواجه 230 مديرية يمنية من مجموع 333 مديرية من انعدام الأمن الغذائي.
- يحتاج 4 .24 مليون شخص إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة.
- 13% من السكان لا يدرون متى سيتمكنون من تناول وجبتهم التالية من الطعام، وتوقعت OCHA زيادة تلك النسبة إلى 20% أو أكثر إذا لم يتم توسيع العمليات الإنسانية بداية 2019م.
- شملت شدة المعاناة ارتفاع عدد المدنيين الذين هم في حاجة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة في كل القطاعات، في القطاع الصحي بنسبة 49% (14 مليون شخص)، وفي قطاع المأوى بنسبة 73%، وفي قطاع التعليم 32%، وفي قطاع الحماية 26%.
- صنف القطاع الصحي في ضمن الفئة شديدة الاحتياج فلم تعد تعمل سوى أقل من 50% من المنشآت الصحية التي تفتقر إلى الاختصاصيين الأطباء والتجهيزات والمعدات الطبية والأدوية، وأغلب العاملين في القطاع الصحي لم يتسلموا رواتبهم منذ سنوات.
- أدت الحرب إلى تدمير البنية التحتية للمياه والكهرباء وأنظمة الري والمواقع الزراعية والمستشفيات وشبكات الصرف الصحي والمنشآت الاقتصادية، ناهيك عن عشرات آلاف الألغام الأرضية المزروعة في شتى مناطق الصراع.
- بلغت أعداد النازحين حتى يوليو 2020م حوالي 3,65 ملايين نازح، 63% منهم دون رعاية أو تمويل لاحتياجاتهم (محسن 2021، 7).

❖ أسباب النزاع في اليمن:

هناك عدد من العوامل التاريخية والعوامل المستترة المتداخلة التي أسهمت في نشوب الصراع الدوري المستمر والعنف بالجمهورية اليمنية، بما فيها الصراع المسلح الدائر حاليًا. ويُعدُّ فهم هذه العوامل أمرًا بالغ

الأهمية لأي جهد يبذل لوضع حد لدورات العنف والصراع المتكررة وإقامة سلام دائم واستقرار سياسي.

(أ) الهيكلية الكامنة والضاربة بجذورها للصراع وعدم الاستقرار السياسي: ضعف شرعية الدولة وسلطتها وقدراتها. (ب) العقود التي مرت على استئثار النخبة المستند إلى الهياكل القبلية (المختارة).

(ج) تناقص الموارد الطبيعية (من مياه، ونفط، وأراض زراعية أو صالحة للعيش) والضغوط الاقتصادية الإضافية.

(د) تفتت المجتمع (قبليًا وجغرافيًا وطائفيًا) مما يؤدي إلى تعقّد الهوية الوطنية وآفاق المستقبل أمام الرؤية الوحدوية للدولة.

(ت) الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما ينطوي عليه من أبعاد مكانية قوية تسهم في هشاشة البلد.

(ث) نشوء ونمو تنظيمات متطرفة مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش)، وهو ما يزيد من حدة القلاقل وضعف الوفاق السياسي والاجتماعي باليمن. ويمثل الشباب المهمش نبعًا لالتحاق المجندين المحتملين بتلك الجماعات المتطرفة.

(ر) الوضع المتزايد للنزوح الداخلي والهجرة والقمع القديم لدور المرأة. (البنك الدولي، 2016، 8) .

الفصل الخامس:

مشكلات وآثار الحرب في المرأة الطفل:

تمثل النزاعات المسلحة أقصى الأعمال الوحشية التي يمر بها المجتمع، وهي ذات آثار سيئة في الأسرة وخصوصًا المرأة والطفل إذ تنعكس اجتماعيًا وعقليًا ونفسيًا وحتى جسديًا. إن للحرب آثارًا مدمرة نالت مختلف نواحي الحياة وزادت من وطأتها على النساء لاسيما الآثار الاقتصادية وازدياد معدلات الفقر في أوساط النساء. وسوف نوضح في هذا الجزء أثر الحرب في المرأة والطفل.

وقبل تعرّف أثر الحرب في المرأة والطفل يجب أن نتعرّف أسباب الوضع الاجتماعي والاقتصادي لليمن، فمنذ نشأة الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م عانت الدولة من وضع اقتصادي ضعيف يزداد سوءًا مع مرور الزمن لأسباب عديدة منها:

1- عودة أكثر من 800 ألف مغترب يمني في الجوار على أثر حرب الخليج الثانية في 1991م.

2- حرب صيف 1994م بين طرفي السلطة حينها وهي الحرب التي قدرت كلفتها بقرابة 13 مليار دولار.

3- تواجه اليمن اختلالات أمنية وصراعات قبلية أبرزها الحرب التي دارت رحاها في محافظة صعدة شمال اليمن، والاضطرابات في المحافظات الجنوبية والصراعات القبلية والأعمال التخريبية لتنظيم القاعدة، كل ذلك أسهم في المضاعفات من الاختلالات الاقتصادية ووسعت رقعة الرفض الاجتماعي لهذا التدهور الاقتصادي.

4- تعثر بطء عملية إجراءات الإصلاح الاقتصادي واستشراء الفساد المالي والإداري للسلطة وسوء استخدامها.

5- اعتماد الموازنة العامة للدولة على كميات النفط المستخرج بحيث وصلت إلى قرابة 80% من الموارد في السنوات الأخيرة إلا أن حالة نضوب بدأت في عام 2000م أدت إلى تناقص كميات النفط المستخرج من 420 ألف برميل يوميًا حتى العام 2005م إلى أقل من 280 ألف برميل يوميًا في الوقت الحالي وهذه الكمية في حالة تناقص مستمر أيضًا وهو ما يشكل خطرًا كبيرًا للموازنة العامة.

6- تغطي زراعة القات أكثر من نصف المساحات المزروعة، وتستنزف كميات من عشرين مليون ساعة عمل يوميًا، ويعمل في مجالها (زراعة – نقل – بيع) قرابة ربع قوة العمل وتقدر قيمة القات قرابة 7ملايين دولار يوميًا.

7- تدهور القوة الشرائية للعملة الرسمية للدولة نتيجة

للضعف الاقتصادي بحيث وصل سعر الدولار الأمريكي مثلًا 230 ريالًا للدولار الواحد والذي كان سعره أوائل التسعينيات من القرن الماضي لا يتجاوز 20 ريالًا للدولار.

وهو ما جعل النمو الاقتصادي يتراجع من 6. 5% عام 2005م إلى 6. 3 2007م بحسب التقرير الحكومي ووصلت البطالة لمن هم في سن العمل حسب تقدير المنظمات الدولية إلى قرابة 40% من شريحة الشباب (ماجد، 2012م، 6).

أثر الحرب في المرأة:

1- الوضع الاجتماعي:

تؤثر النزاعات المسلحة بدرجة كبيرة في حياة النساء، ويمكن أن تُغير بالكامل الوظائف التي يضطلعن بها في الأسرة والمجتمع المحلي وميدان " العمل العام ". وعادة لا يسير هذا التغيُر وفق تخطيط. فانهيار الأسرة أو تفككها، فضلًا عن انهيار أو تفكك شبكات المجتمع المحلي، يجبر النساء على الاضطلاع بوظائف جديدة.

لقد أدت النزاعات المسلحة إلى وجود أعداد كبيرة من النساء اللاتي يتولين زمام أسرهن، إذ تعرض الرجال إلى التجنيد إلزاميًا أو الاحتجاز أو النزوح أو اختفوا أو ماتوا. وفي حالة غياب رجال الأسرة، يتأتى دومًا أن تضطلع النساء بمسؤولية أكبر تجاه أطفالهن وأقاربهن الأكبر سنًا – وعادة تجاه المجتمع المحلي الأوسع نطاقًا. إن حقيقة غياب كثير من الرجال تلقي الضوء عادة على شعور النساء والأطفال بعدم الأمان والخطر، مما يُعجل من انهيار الحماية التقليدية وآليات الدعم التي كان أفراد المجتمع المحلي – والنساء بوجه خاص – يعتمدون عليها في السابق (https://www.icrc.org) .

كما انعكست الأوضاع الأمنية والاقتصادية بشكل أساسي على الوضع الاجتماعي للمرأة اليمنية، وأدت الخسائر الكبيرة في الأرواح (الرجال) إلى ارتفاع أعداد الأرامل، ليرتفع معها أعداد النساء اللائي يُعِلْنَ أسرهن، ما أدى إلى تغيير الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في البيت، وترتب على هذا الأمر تغير بنية الأسرة نتيجة فقدان أفراد منها، و انعكس هذا سلبًا على الأمن الشخصي للمرأة وقدرتها في الحصول على السلع والخدمات، أو إمكانية احتفاظها بأولادها، كما أن النساء الأرامل قد يجبرن على الزواج، وقد لا يستطعن المحافظة على حقوقهن في الميراث من جهة أخرى فإن الوضع الاجتماعي ينعكس سلبًا على حياة المرأة، وذلك بسبب الخسائر الكبيرة في فئة الشباب الذكور، ما يؤدي إلى زيادة معدلات العنوسة في صفوف الفتيات، ذلك يؤثر سلبًا في إمكانية تأسيس أسرة بسبب مشاركة الشباب في الأعمال القتالية، إضافة إلى تدهور حالتهم الاقتصادية وغلاء المعيشة وغياب الأمن والاستقرار.

إضافة إلى ذلك فإن زوجات المفقودين والأسرى يعانين من الإرباك لغموض مستقبل أزواجهن وهذا ما يزيد من الضغط النفسي والاجتماعي والاقتصادي عليهن، إلى ذلك زادت حالات الطلاق في الأوضاع المتفاقمة التي زادتها الحرب اضطرابًا وتعقيدًا (الثورو الابسي، 2013، 22).

لقد أدى تزايد عدم الأمان والخوف من الهجوم إلى فرار النساء والأطفال بحيث أصبحوا يشكلون أغلبية اللاجئين والنازحين في العالم. وتتولى النساء زمام أسرهن، ويقمن بمسؤوليات كسب الرزق والإعالة، وينشطن خارج المنزل وهي الأنشطة التي يتولى الرجال مسؤوليتها عادة. وتقتضي هذه الظروف ضرورة تطوير مهارات تأقلم جديدة وثقة، مما يتطلب شجاعة ومرونة للمساعدة في الإعالة وإعادة بناء الأسر التي تمزقت نتيجة للحرب.

لقد أدى انتشار النزاعات المسلحة وارتفاع مستويات الإصابات العسكرية والمدنية إلى وجود أعداد كبيرة من الأرامل، ويسفر الترمل عادة عن تغيير الوظائف

الاجتماعية والاقتصادية للنساء في الأسرة والمجتمع، فضلًا عن تغيير بنية الأسرة. ويختلف تأثير الترمل باختلاف الثقافات والأديان. لكنه يمكن أن يؤثر في سلامة النساء البدنية، كما يؤثر في هويتهن وحركتهن. ويترك الترمل أثره أيضًا في تيسر حصول النساء على السلع والخدمات الأساسية والضرورية لبقائهن، فضلًا عن تأثيره في حقوقهن في الميراث والأرض والممتلكات، هذا غير تأثيره الأوسع في المجتمع.

أما النساء اللاتي اختفى أزواجهن أو أصبحوا في عِداد المفقودين فتعاني من المشكلات نفسها التي تعاني منها النساء الأرامل، لكن دون الاعتراف الرسمي بوضعهن، إضافة إلى الآثار النفسية الناجمة عن الشعور بعدم الأمان نتيجة عدم معرفتهن مصائر أزواجهن، وعدم قدرتهن على دفن أحبائهن والحداد عليهن، فضلًا عن الآثار بعيدة المدى على تربية الأطفال دون وجود أب، وعدم القدرة على الزواج مرة ثانية (https://www.icrc.org).

كما زاد التفكك الأسري وزاد أيضًا الطلاق، وبذلك أثبتت كثير من الدراسات أهمية العوامل الاقتصادية في الحياة الاجتماعية للأفراد حيث أن انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يمكن أن تنعكس آثاره في كثير من الجوانب المعيشية الأخرى كالتعليم، الصحة... إلخ، ويمكن أن يمتد هذا التأثير إلى مستوى عمليات التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة (الجهاز المركزي للتنمية والإحصاء 2015).

فضلا عن ذلك التحديات الكبيرة التي تواجه المرأة في تنشئة الأبناء، فالصعوبات التي نتجت عن الحرب وتداعياتها أثرت في أداء المرأة حتى لوظائفها التقليدية، فقد أثر غياب الزوج عن البيت في المرأة. مما ضاعف من الصعوبات عليها سواء في تربية الأبناء أو في عملية الضبط الاجتماعي في الأسرة لما يمثله الأب اجتماعيًا داخل لمنزل، وأثره المهم في هذا المجال، وتأمين الاحتياجات.

وبالإضافة إلى تراجع إسهام المرأة في حل المشاكل المتعلقة بالتربية، وتأمين الاحتياجات الخاصة بالأسرة، فقد أصبحت المرأة هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات المهمة والمصيرية في حياة العائلة في هذه الظروف بالغة الصعوبة، فتضاعفت مسؤولياتها في حماية الأبناء من المظاهر الاجتماعية السلبية التي لوحظ ازديادها في المجتمع طوال مدة الحرب (كالإدمان على تناول القات، والشمة، والتدخين، وتعاطي المخدرات...إلخ)، أيضًا تضاعفت مسؤولية الأم في حماية أبنائها من جميع مظاهر العنف والإرهاب، وكل أشكال الخروج عن القانون، فقد تلجأ إلى تزويج ابنتها الصغيرة في السن. وفي دراسة حديثة لاتحاد نساء اليمن وصلت نسبة النساء اللائي تزوجن قبل بلوغهن سن (16) سنة تصل إلى حوالي (44 %) من إجمالي نساء العينة، وأن حوالي واحدة من كل ثلاث نساء في الفئة العمرية من (25–29) قد تزوجت قبل بلوغ (16) سنة (الثور والأبسي، 2013، 22– 23).

أدى تصاعد النزاع المسلح، في أواخر عام 2014م إلى تفاقم الوضع إذ واجهت النساء والفتيات إجراءات تمييزية زادت من تعرضهن للعنف، يضاف إلى ذلك أن تصرفات الأطراف المتحاربة أدت إلى نزوح النساء والفتيات بأعداد كبيرة، فتفاقم العنف ضدهن بشكلٍ أكثر حِدة. وفي هذا السياق، تشير التقارير إلى أن العنف ضد المرأة ازداد بنحو 63% منذ تصاعد النزاع في 2015م، وهذا يعني المزيد من حالات الاغتصاب والعنف المنزلي والزواج القسري وزواج القاصرات، إلى جانب الإيذاء الجسدي والنفسي والصدمات... مقارنةً بما كان عليه الحال قبل الحرب. كما أن أعلى خطر للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بين النساء والفتيات في اليمن، كان بين عامي 2016 و2019م، هو العنف العائلي الذي يرتكبه أفراد الأسرة، وأن هذا النوع من العنف ازداد انتشاره خلال النزاع. فما حدث

هو تغيير "الوظائف التقليدية" داخل الأسرة، إذ يفقد الرجال وظائفهم ويبقون في المنزل، وفي أثناء ذلك تتولى النساء وظائف معيلهن، مما يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية، ويُعرّض النساء للعنف المنزلي، مع كون الجناة من أفراد الأسرة المقربين، بمن في ذلك الآباء والإخوة والشريك الحميم وأفراد الأسرة الممتدة، فمنذ ظهور الحرب وثّق صندوق الأمم المتحدة للسكان ارتفاعًا مستمرًا في معدلات الناجيات اللواتي يصلن إلى خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي، على الرغم من العوائق المتعددة التي تحول دون الإبلاغ، والتحديات المتزايدة التي تواجه هذه الخدمات، إذ بلغ معدل الارتفاع 70% في بعض المحافظات (غانم،2021).

كما فتحت الحرب مهنًا جديدة أمام النساء، وقد دفع تدفق التمويل الإنساني لليمن إلى التوظيف في قطاع المساعدات الإنسانية، ووفقًا لدراسة أجريت عام 2018م، فمن المرجح أن تعمل النساء في المنظمات غير الحكومية المحلية أكثر من الرجال، كما شاركت النساء في توزيع المساعدات الإنسانية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات وإدارة المشاريع المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز النظافة، فضلًا عن توفير الدعم النفسي والتدريب الموجه نحو سبل العيش والتوعية بشأن الصحة والتعليم، ودخلت النساء في أثناء النزاع إلى المهن التي كانت مغلقة أمامهن نظرًا للقيود الثقافية، مثل العمل كنادلة أو بائعة تجزئة، بالرغم من التباين المناطقي لذلك حتى داخل المحافظات، في حين دخلت بعض النساء سوق العمل لأول مرة في أثناء النزاع، وكشفت بعض الأبحاث أن وجود جماعات إسلامية متشددة قد حد من قدرة النساء على الحركة وأدى إلى فقدانهن وظائفهن. وقد تم توظيف بعض النساء لدى قوات الأمن لأطراف النزاع، فتم تجنيد النساء في قوات المقاومة الشعبية بتعز، فقد شغلن نقاط تفتيش وشاركن في مداهمات منزلية، وانضممن إلى الميليشيات النسائية للحوثيين (العمار وباتشيت، 2019).

يلخص الشكل (2) نتائج الصراع على الجانب الإنساني في اليمن (المؤسسة الدولية للتنمية، 2018،11)

الشكل (2) نتائج الصراع على الجانب الإنساني في اليمن

21.1 مليون شخص أي 80% من السكان في حاجة إلى مساعدات إنسانية.	مقتل 7655 شخصًا بينهم مدنيون وأكثر من 500 طفل. وفرار 121000 شخص إلى خارج البلد.
24.3 مليون شخص 90% من السكان لا يمكنهم الحصول على الطاقة الكهربائية.	2.8 مليون شخص تعرضوا للتشرد
49% و 73% من مرافق المياه و الصرف الصحي دمرت أو تضررت في العاصمة صنعاء و تعز على التوالي.	14.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويعاني 7.6 ملايين شخص منهم بشدة من انعدام الأمن الغذائي.
20 % من المنشآت الصحية دمرت أو تضررت جزئيًا	1.3 مليون طفل يعانون من سوء التغذية.
16 مليون شخص أي 62 % من سكان اليمن يعيشون في فقر.	

المصدر : المؤسسة الدولية للتنمية.

وبناءً على ما ذكر، فإن الآثار الاجتماعية الناتجة عن النزاعات المسلحة يمكن تلخيصها:

• تكون النساء أكثر عرضة للتهميش والفقر والمعاناة.

• تغيير في الوظائف التقليدية للنساء وتضطر المرأة لإعالة أسرتها وأطفالها وكبار السن لغياب الرجال في العائلة و يقع على عاتق النساء حل جميع مشاكل الأسرة وتتولى مسؤولية كسب العيش وقد تعتني بالأرض والماشية وتعمل بالصناعة وبغيرها من الأعمال لكسب المال وقد تترك المرأة أطفالها بمفردهم.

• قلة فرص الزواج وتشكيل أسرة.. ومن ثم يزيد عدد النساء العازبات والوحيدات.

• تقل نسبة الذكور إلى حد كبير، الأمر الذي يهدد البنية الاجتماعية للمجتمعات.

• زيادة أعداد الأرامل مما يؤدي أيضًا إلى تعيير الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للنساء في البيت والمجتمع المحلي كما يغير من بنية الأسرة ويؤثر في الأمن الشخصي للمرأة وقدرتها بالحصول على السلع والخدمات وينال من حقوقها الإرثية وفي حال انقطاع صلتها مع أهل الزوج قد لا يسمح لها بالاحتفاظ بالأطفال وقد تجبر على الزواج بشقيق الزوج وفي حال رفضها تنبذها الأسرة.

• ارتفاع معدلات الطلاق وتفكك الأسر وجنوح الأطفال واختفاؤهم وتعرضهم للاتجار والبيع والعمل بالدعارة وتزويج الفتيات بسن مبكرة جدًا.

• تعرض النساء للاغتصاب والتعذيب والأذى الجسدي والجنسي والعبودية الجنسية أو الاقتصادية، والعلاقات أو الزيجات الجبرية ولجميع أشكال العنف لاسيما العنف والاستغلال الجنسيين بما في ذلك التعذيب والاغتصاب والحمل بالإكراه والإكراه على ممارسة البغاء والاتجار بهن. الأمر الذي يلحق بهن العار الاجتماعي والخوف من تلويث شرف العائلة وربما الخوف من القتل والهروب وعدم الرغبة في العودة لبلادهن بعد انتهاء النزاع...

• تعرض النساء للإصابة بالأمراض الجنسية وغياب الرعاية الصحية خاصة في أثناء الحمل والولادة ولتنظيم الأسرة ونقص الرعاية الطبية لدى حدوث مضاعفات الولادة وأمراض سوء التغذية والأنيميا ونقص وزن الجنين.

العوامل التي أسهمت في تفكك النسيج الاجتماعي في اليمن:

أسهمت عوامل أخرى بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة حدة النزاعات والصراعات المجتمعية وهو ما تسبب في تفكيك النسيج الاجتماعي في اليمن، أهمها:

– غياب المواطنة المتساوية إذ حرمت الغالبية العظمى من المواطنين من أبسط الحقوق المادية والمعنوية وخصوصًا الفرص المتساوية والمشاركة في القرار، بالإضافة إلى العيش الكريم والكرامة الإنسانية والحصول على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وماء وكهرباء.

– استحواذ القوى والأحزاب الرئيسة على السلطة وهيمنتها على القرار السياسي سواء خلال فترة التشطير أو بعد قيام الوحدة، بل والإمعان في إقصاء بقية القوى السياسية من خلال السيطرة على المؤسسات العسكرية والمدنية مع اللجوء إلى الانقلابات العسكرية حين الضرورة.

– ضعف سلطة الدولة مقابل قوة تأثيرات القبيلة وتحديدًا منذ ستينيات القرن الماضي في الشطر الشمالي والتي كانت شريكة في السلطة، كما برزت القوى القبلية من جديد في الشطر الجنوبي بعد إعادة تحقيق الوحدة في عام 1990م . كما استندت السلطة إلى قوة القبيلة في مواجهة الخصوم السياسيين وكذلك في حرب صيف 1994م وهو ما أضعف سلطة

الدولة وأعاد للقبيلة هيمنتها على السلطة المركزية.

– انتشار الأسلحة بين أفراد المجتمع بما في ذلك حيازة شيوخ القبائل لأسلحة متوسطة وثقيلة والذي عزز من أثر القبيلة وحال دون بسط سلطة الدولة في مناطق القبيلة أو اتخاذها تدابير ضد القبيلة المخالفة، بالإضافة إلى أن توفر الأسلحة سهَّل جرائم التقطع وخطف السياح واغتصاب ونهب الأراضي على حساب الأمن والاستقرار في المجتمع.

– تبعية القضاء وهيمنة السلطة التنفيذية عليه من خلال التدخل في شؤونه والذي أفسد القضاء وأحاله عاجزًا عن ضمان الحقوق وتحقيق العدالة.

– استمرار ظاهرة الثأر في المجتمع اليمني والتي زادت حدتها في الآونة الأخيرة نتيجة انتشار الأسلحة وعدم البت في القضايا والمماطلة في إجراءاتها، إلى جانب ضعف الأجهزة الأمنية في بسط نفوذها على جميع الأراضي.

– تفاقم الفساد المالي والإداري وغياب الشفافية والمساءلة في عمل أجهزة الحكومة وضعف الرقابة من قبل الجهات المختصة والمجتمع المدني.

– استخدام المذهبية والمناطقية في التأثير في بسطاء الناس واستغلالهم في تأجيج الصراع السياسي والاجتماعي وصولًا إلى خلق شرخ عميق في النسيج الاجتماعي الوطني (المتوكل، 2016، 47).

2– الوضع الاقتصادي:

كان لتحديات سوق العمل المدفوعة بالنزاع آثار متعددة الأوجه في النساء، وتشير الأبحاث إلى أنه في البداية، أثرت الحرب في النساء في القوى العاملة أكثر من الرجال، ففي عام 2015م، انخفضت عمالة الذكور بنسبة 11%، في حين انخفضت عمالة الإناث بنسبة 28.% وتتفاوت هذه الأرقام على الصعيد المحلي، فبينما انخفضت عمالة النساء في صنعاء بنسبة 43%، بسبب تضرر القطاع الخاص بشدة، ارتفع فعلًا عدد النساء العاملات في عدن بنسبة 11.% وفي عام 2015م كانت الشركات المملوكة للنساء أكثر تضررًا من الشركات المملوكة للذكور، بالرغم من أن عدد الشركات المتضررة فعلًا أقل بكثير حيث إنها كانت تمثل 4% فقط من جميع الشركات قبل النزاع. في حين أن 26% من الشركات في قطاعات التجارة والخدمات والصناعة قد أغلقت بحلول عام 2015م، وقد ارتفع هذا المعدل إلى 42% بين الشركات المملوكة للنساء، وعادة بسبب الأضرار المادية، إضافة لفقدان رأس المال ونقص الكهرباء والوقود، ووجدت صاحبات المشاريع صعوبة أكبر من نظرائهن الذكور في الوصول إلى الحسابات المصرفية بالدولار، وذلك وفقًا لدراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومع تواصل الحرب، أدى النزاع المطول إلى بعض الزيادات في عمالة النساء، فقد أدى القتال إلى ارتفاع كبير في عدد الأسر التي تقودها النساء؛ لفقد كثير من الرجال دخلهم بسبب النزاع، وفي بعض الحالات أصبحت المرأة هي المعيل. كما قادت الحاجة المادية عددًا متزايدًا من النساء إلى بدء مشروعات جديدة، غالبًا ما تكون أعمالًا منزلية مثل إنتاج الطعام في المنزل لبيعه، أو بيع الملابس والإكسسوارات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ولقد تمكن أولئك الذين أسسوا مشاريع ناجحة من دعم أقاربهم بدخلهم، كما استلمت بعض الأرامل الشركات التي كانت مملوكة من قبل أزواجهن المتوفين (العمار وباتشيت، 2019).

وانخفض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور، فقد بلغت 6% مقارنة بـ 70.8% للذكور بالنسبة للفئات العمرية 15 فأكثر خلال

2018م. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020م، 2) أما معدل مشاركة القوى العاملة الإجمالي فبلغ 38%، مع تفاوت كبير بين معدل مشاركة الرجال والنساء الذين بلغوا 70% مقابل 6% في عام 2019م. وبلغ معدل البطالة في اليمن حوالي 13% منذ عام 2010م، وهو أعلى بكثير لدى النساء إذ وصل إلى 25% في عام 2019 مقابل 12% لدى الرجال (منظمة العمل الدولية، 2019).

ويوضح الجدول (3) القيم التي حصلت عليها اليمن في المكونات الفرعية للمؤشر ومقارنتها مع متوسط ما حققته دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وصنفت اليمن في ضمن المجموعة السادسة والأخيرة للمؤشر نتيجة لتدني مستويات الرعاية الصحية والنظام التعليمي الذي بشكل عام يؤثر في حياة وصحة الأطفال، ومن ثم يؤثر في إنتاجية الفرد عند بلوغه سن 18 عامًا. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020،4)

الجدول (3) وضع اليمن في مؤشر رأس المال البشري مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2020م

البيـــان		اليمن (القيمة)	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (القيمة)
مؤشر رأس المال البشري		0.37	0.57
مؤشر البقاء	احتمال البقاء على قيد الحياة حتى سن	0.95	0.98
مؤشر الدراسة	سنوات الدراسة المتوقعة (يتراوح بين 0 و14)	8.1	11.6
	نواتج التعلم الموحد (300و625)	321	407
	سنوات الدراسة المعدلة حسب مقدار التعليم	4.2	–
مؤشر الصحة	معدل بقاء البالغين على قيد الحياة، حتى عمر الستين (يتراوح بين 1 و 0)	0.8	0.91

ويعيش غالبية اليمنيين على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، لكن التكلفة المرتفعة للغذاء أعلى بنسبة من 73% إلى 178% مما كانت عليه قبل تفاقم الأزمة في عام 2015م. وتشكل تداعيات انتشار الفقر المدقع والجوع وانهيار نظام التعليم قيودًا شديدة على النمو الاقتصادي في المستقبل، مما يضع البلاد على طريق طويل الأجل من المشاق والصعاب للأجيال القادمة.

(https://blogs.worldbank.org/)

بلغ معدل مشاركة القوى العاملة الإجمالي 38%، مع تفاوت كبير بين معدل مشاركة الرجال والنساء الذين بلغوا 70% مقابل 6% في عام 2019م. وبلغ معدل البطالة في اليمن حوالي13% منذ عام 2010 وهو أعلى بكثير لدى النساء إذ وصل إلى 25% في عام 2019 مقابل 12% لدى الرجال (منظمة العمل الدولية، 2019).

واستنادًا إلى نتائج تقرير مؤشر الجوع العالمي 2019م فإن اليمن تصنف في ضمن أسوأ الدول في المؤشر محتلة المرتبة 116 من أصل 117 دولة في التقرير والتي تعيش في ضمن الفئة المنذرة بالخطر. ويشير الجدول الآتي إلى وضع اليمن في مؤشر الجوع العالمي خلال الفترة 2014 – 2019م، فقد ارتفعت قيمة المؤشر من 23.4 في عام 2014م أي في ضمن الفئة الحادة إلى 45.9 في عام 2019م لتدخل في ضمن الفئات المنذرة بالخطر نتيجة للأزمة الإنسانية الحادة والتدهور الاقتصادي الذي تعيشه اليمن من أثر الحرب والصراعات.

الجدول(4) يشير وضع اليمن في مؤشر الجوع العالمي خلال الفترة 2014 – 2019م

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المؤشر	23.4	23.2	35.0	36.1	39.7	45.9

Source:https://www.globalhungerindex.org/download/all.html

ويوضح التقرير أن اليمن تعاني من نسب مرتفعة في:

1- نقص التغذية بين السكان للمدة 2016 – 2018م والتي تصل إلى 38.9%.

2- انتشار التقزم عند الأطفال دون سن الخامسة لتصل إلى 17.9%.

3- انتشار الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة والتي تصل إلى 61.1%.

4- ارتفاع نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة تصل إلى 5.5%. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020،7)

ويعود تصنيف اليمن في ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة بحسب تقرير 2019م إلى بعض التحديات التي تواجه التنمية البشرية في اليمن يمكن إيجازها على النحو الآتي:

1- ارتفاع نسبة وفيات الأمهات إلى 38.5 % لكل 100000 مولود حي وفقًا لآخر تقديرات في 2015م.

2- انخفاض القوى العاملة الماهرة إلى21.1 % من إجمالي القوى العاملة خلال 2010-2018م.

3- ارتفاع معدل العاملين المعرضين للمخاطر إلى 45.4% من إجمالي القوى العاملة للعام 2018م.

4- ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد إلى 47.7 % خلال العام 2017م.

5- انخفاض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور إذ بلغت 6% مقارنة بـ 70.8% للذكور بالنسبة للفئات العمرية 15 فأكثر خلال 2018م. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020م، 2).

الجدول (5) يوضح وضع اليمن في دليل التنمية البشرية 2014- 2018م

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	160	168	172	178	177
القيمة	0.498	0.482	0.462	0.452	0.463

الحرب خسارة ليس لما تسببه من خسائر بشرية ومادية، ولكن لأن لها ثمنًا أخلاقيًا عابرًا للأجيال، والانتكاسات تؤثر سلبًا في طريقة الإنسان في العيش والحياة، فاليمن ستكون بحاجة إلى سنوات حتى وإن تم افتراض أن الحرب ستنتهي قريبًا، فهي تحتاج لفترة طويلة لاستعادة الاقتصاد عافيته فيها، ولتستعيد بنيتها التحتية الهشة قوتها بعد أن تم ضربها سنوات الحرب والنزاعات.

3- الوضع الصحي:

ومن الملاحظ أن النزاعات والصراعات في اليمن ألقت بظلالها المأساوية على كل مناحي الحياة الإنسانية، ليعاني منها كل اليمنيين نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، أثرت في التعليم، وفي الجوانب الصحية، إذ لم يعد بإمكان الكثيرين تحمل تكلفة الحصول على الغذاء أو الدواء والمستلزمات الأخرى التي كانت تعد ذات يوم من السلع الأساسية فقد أصبحت باهظة التكلفة حتى بالنسبة لليمنيين الذين لديهم مصدر دخل.

فإذا نظرنا إلى الجانب الصحي نجد أنه شهد تطورًا ملحوظًا في البنية الأساسية في عام 1991م، وارتفع عدد المستشفيات العامة من (74) مستشفى في عام 1991م إلى (84) مستشفى في عام 1997م، ثم (151) مستشفى عام 2002م ثم (168) مستشفى عام 2004م، وارتفع عدد مراكز الأمومة والطفولة من (2) عام 1991م إلى (125) عام 1997م ثم تطور العدد ليصبح (265) في عام 2002م ثم ليصبح (333) عام 2004م، كما تحسن مستوى الخدمات الصحية والتي كان لها أثرها الإيجابي في الخصائص الصحية لأفراد المجتمع اليمني، فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للإناث من (59,01 سنة) عام 1994م، إلى (63,8 سنة) عام 2004م، وانخفض النمو السكاني من (3,7) عام 1994م إلى (3,2) عام 2004م (حسب نتائج التعداد السنوي للسكان عام 2004م) وانخفض أيضًا معدل الخصوبة من (6,5) مولود لكل امرأة عام 1997م إلى (6,2) مولودًا 2003م (حسب المسح اليمني لصحة الأسرة 2003م)، وانخفض معدل وفيات الأمهات في أثناء الولادة إلى حوالي 366 وفاة لكل 100 ألف مولود حي (وزارة التخطيط والتنمية، 1998م، 67).

زاد متوسط العمر المتوقع للنساء عند الولادة من 52.6 سنة إلى 58.1 سنة في 2003م، وانخفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع لكل ألف مولود حي من 98 عام 1990م إلى 83 عام 2003م. غير أن معدل الوفيات النفاسية (570 لكل 100 ألف مولود حي) ومعدل الخصوبة الإجمالي (6 أطفال لكل امرأة) هما أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومعدل سوء التغذية بين الأطفال هو أعلى المعدلات في المنطقة، ونحو نصف أطفال اليمن يعانون من توقف النمو (التقزم) (المؤسسة الدولية للتنمية، 2007،4) .

وتحتاج النساء لرعاية صحية طيلة فترة الحمل، وعند الولادة وما بعد الولادة، والاهتمام بالصحة الإنجابية، لكن التراجع في خدمات الرعاية الصحية الإنجابية في اليمن بسبب الحرب أثر في حصول كثير من النساء على هذه الخدمات، وبالذات النساء في الريف، فيتعرضن لمصاعب كثيرة في أثناء الحمل والولادة، إذ تتعرض حياتهن للخطر بإنجاب مولود جديد واحتمال أن يؤدي ذلك إلى وفاة الأم، ففي إحصائية للبنك الدولي، يعدُّ معدل وفيات الأمهات اليمنيات مرتفعاً جدًا إذ تتوفى سيدة واحدة من أصل ثلاث سيدات في اليمن، فالنساء وبالذات في المناطق الريفية لا يحصلن على الرعاية الصحية الإنجابية إلا بما نسبته (20%) فقط مما يتسبب في خطر الوفاة لدى النساء. (الجوفي، 2017، 26).

ومع اندلاع الصراع في اليمن يعاني 7,400,000 شخص من سوء التغذية، أي ما يقارب ربع عدد السكان، أغلبيتهم في المرحلة الحادة. وفاقت معدلات سوء التغذية الحادة عتبة الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية بنسبة 15% في خمس محافظات ونحو30% من عدد المديريات التي سجلت فيها مستويات حرجة من سوء التغذية. يحتاج مليونا طفل دون سن الخامسة و 1.1 مليون امرأة حامل ومرضعة إلى العلاج العاجل للبقاء على قيد الحياة.

كما ارتفعت نسبة وفيات الأمهات إلى 38.5% لكل 100000 مولود حي وفقًا لآخر تقديرات، (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020م، 2)، وتعاني النساء من مصاعب كثيرة في أثناء الحمل والولادة بسبب تدني الخدمات الصحية، فلا تحصل على الخدمات الصحية لا بما نسبته (20%) من النساء وهذا التدني يسبب وفاة النساء ويفاقمها في المناطق الريفية، وكانت اليمن قبل الحرب تعاني من ضعف في منظومتها الصحية سواء على مستوى توفير المستشفيات العامة، والمراكز الصحية أو على مستوى التجهيزات الطبية والكادر الصحي، كما تعاني من نقص في احتياجاتها الدوائية...إلخ، فجاءت الحرب بكل قسوتها، والحصار الذي صاحبها طال القطاع الصحي، وهو ما يزال يعرض نظام الرعاية الصحية برمته للخطر، نتيجة الأضرار والدمار الذي لحق بالمرافق الصحية بسبب الاقتتال الداخلي، والضربات الجوية، والنهب الذي لحق بالمرافق الطبية وتدمير البنى التحتية للمرافق الصحية، إذ تشير الإحصائيات الأولية إلى تضرر (270) مستشفى ومرفقًا صحيًا منذ بداية الحرب في 26 مارس2015م، والبعض تدمر كليًا أو جزئيًا فخرج عن الخدمة نهائيًا، ودمرت أو سرقت سيارات الإسعاف، والأهم من ذلك استشهاد وجرح العديد من العاملين في الحقل الطبي، إضافة إلى هجرة المهنيين الصحيين من أطباء صيادلة ومخبريين، وممرضين بسبب انقطاع المرتبات، لقد أثر سلبًا في الحالة الصحية لأغلبية السكان. (الجوفي،2017، 15، 26).

لقد أثر النزاع الدائر بشدة على إمكانية الحصول على الرعاية الصحية في اليمن نتيجة الأضرار التي لحقت بالمنشآت الصحية؛ ونقص الإمدادات العيادية والوقود والكهرباء والسلع الأساسية، فضلًا عن مخاطر السلامة الجسدية لاخصاصي الرعاية الصحية. وفي 23 فبراير/ شباط 2017 صرح الدكتور نيفيو زاغاريا، الممثل بالإنابة عن منظمة الصحة العالمية في اليمن أن النظام الصحي اليمني في حالة انهيار، إذ يترك 14.8 مليون شخص – أي أكثر من نصف السكان – بلا رعاية صحية أساسية [وقد قام نظام خرائط الموارد الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية بمسح المنشآت الصحية في 16 محافظة يمنية (من أصل 22 محافظة) ووجد أن من بين 3,507 منشأة هناك 1,579 منشأة فقط (أي 45%) تعمل بكامل طاقتها مع إمكانية الوصول إليها، و1,343 منشأة (38%) تعمل جزئيًا، مع وجود 504 منشأة (17%) خارجة عن الخدمة كما وجد المسح أن 274 منشأة تضررت نتيجة للنزاع، بما في ذلك 69 منشأة تضررت نهائيًا و205 منشأة تضررت جزئيًا (مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، د. ن).

كما بلغ معدل الإصابات بكوفيد – 19 حوالي 7,012 حالة بين 3 يناير 2020م و 26 يوليو 2021، بالإضافة إلى تسجيل 1,373 حالة وفاة. واعتبارًا من 11 يوليو 2021، تم إعطاء ما مجموعه 297,405 جرعة لقاح (منظمة الصحة العالمية، 2021م)، ومع ذلك، فإن اليمن هي واحدة من 20 دولة في إقليم شرق المتوسط والتي من المتوقع أن تتلقى ما مجموعه 46 إلى 56 مليون جرعة إضافية من لقاحات

أستـرازينيكا / أكسـفورد خـلال النصـف الأول مـن عـام 2021م كجزء من مرفق كوفاكس (COVAX) (مكتب الأمـم المتحـدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية، 2021م) بحلول نهاية مارس/آذار، تلقى اليمن 360 ألف جرعة من لقاح أسترازينيكا / أكسفورد تم شحنها عبر مرفق كوفاكس (COVAX). (اليونيسف، 2021).

ونتيجة لضعف القطاع الصحي وضع في ضمن الفئة شديدة الاحتياج، فلم تعد تعمل سوى أقل من 50% من المنشآت الصحية التي تفتقر إلى الاختصاصيين الأطباء والتجهيزات والمعدات الطبية والأدوية، وأغلب العاملين في القطاع الصحي لم يتسلموا رواتبهم منذ سنوات (محسن،2021، 5).

الآثار النفسية للنزاعات المسلحة في النساء:

الآثار النفسية للنزاعات المسلحة في المرأة هي التي تنتج عن فقدان المقومات الأساسية لعيش المرأة في مجتمعها، في ظروف تضمن لها التوافق النفسي، ومستوى الصحة النفسية المطلوب، وذلك بسبب التهديد، أو القتل، وفقدان معالم الحياة الاجتماعية؛ التي يتشبث بها الإنسان لتجديد ذاته، وتحديث هويته، فالآثار النفسية الناتجة عن النزاعات المسلحة هي:

الاضطرابات النفسية التي تصيبها، مثل: حالات القلق، والهذيان، وحالات الذهان، واضطرابات ذهنية، وإدراكية، وانفعالية وغيرها؛ أو التعرض للقصور الجسدي أو العقلي، أو لكليهما، مهما كان سن الضحايا، ومستواهن العقلي؛ فالمراهقة في مثل هذه الظروف قد تفقد أهلها فتتعرض للتحرش والاعتداء الجنسي، وتنخرط بالدعارة؛ وكذا الطفل الذي يفقد والديه، ومدرسته، ورفقاءه، فإنه يعاني من الصدمات والتوترات النفسية، واضطرابات التوتر الحاد، وتوتر ما بعد الصدمة، وغيرها من الحالات النفسية المرضية، ووفق ما ورد في موسوعة: "تشخيص وإحصاء الاضطرابات النفسية فإن اضطرابات التوتر التي تنتج عن ظروف الاحتلال والاعتداء يتم تشخيصها عند:

- " الشخص الذي عاش، أو جرَّب، أو واجه، حدثًا، أو أحداثًا نتج عنها الموت، أو تهديد بالموت، أو جروح خطيرة، أو تهديد كيانه الجسدي، أو الكيان الجسدي للآخرين..".
- "الشخص الذي يحس بالخوف الشديد، والذعر، والإحساس بانعدام وجود المساعدة؛ وعند الأطفال يظهر بدل هذا سلوك غير منظم و مضطرب".

وورد في تقرير للمجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للصحة الصادر نهاية سنة 2001م ما يأتي:

" تقع النزاعات المسلحة، خلال سنة 2000م، في المرتبة الحادية عشرة من سلم العنف المؤدي إلى الموت في العالم". وذكر هذا التقرير: "أن ملايين الوفيات، والأعطاب الجسدية، والنفسية للعنف تترك نتائج سلبية على الصحة وعلى نفسية ضحاياه ومرتكبيه وشهود العيان على أنواع العنف".

وإن الاضطرابات النفسية التي تظهر عند المدنيين أيام الحروب، والنزاعات، كثيرة، ومتشابهة من بلد إلى آخر، ونلاحظ مجموعات أعراض نفسية هي:

- حالات عصابية كثيرة جدًا، تترجم بسلوكات الخمول، وحالات نفسية بدنية.
- الحالات الانفعالية المرضية التي توجد في وضعيات الكوارث.
- الصدمات والتوترات.(https://www.ahewar.org).

ثانيًا: آثار الحرب في الأطفال:

إنّ الحرب وآثارها لا تفرّق بين فئات المجتمع، فآثارها تطال الصغار والكبار على حدٍّ سواء، بل وتزيد معاناة الأطفال بعد تعرضهم للحرب وفي أثناء قيامها، قد يخسر الطفل والديه أو أحدهما، مما يجعله عرضة للتشرد والاكتئاب وفقدان الدعم التربوي والعاطفي الأسري.

تُخلّف الحرب وراءها آثارًا نفسية واجتماعية مدمرة،

فالحرب قد تغير مجرى حياة الطفل للأبد، لأنّ الأطفال معرضون لفقدان كل ما له صلة ببيئتهم المحيطة، من الأبوين والأسرة والمنزل، إلى المدرسة والأصدقاء والأقارب، وهذا ما يحدث لهم في حال اللجوء، كما أنّ تأثر الأطفال نفسيًا وجسديًا أكبر عند إطلاق النار أو الشظايا أو الألغام الأرضية، مما يجعلهم عرضة للإصابة بالأمراض والإعاقات وكل ما يصاحب حالة الحرب من هلع واضطراب شامل، لذلك فإن أولى طريقة لإنهاء تلك المعاناة المستمرة، هي إنهاء الحروب ذاتها والتوقف عن إرهاب المدنيين الأبرياء (Joanna, 2006).

ومع اندلاع الحروب تتضاعف معاناة الجميع، إلا أن حصة الطفولة من المأساة تصل إلى حد مدمّر، وتترك الحرب وراءها عددًا من الآثار السلبية على الأطفال، إذ يزداد التحاق الأطفال بسوق العمل، ومع زيادة تهجير الأسر المفككة يفقد الآباء أعمالهم ومصادر دخلهم، فيضطر بعض الأطفال للعمل لتأمين بعض حاجيات الأسرة الأساسية، ومن ناحية أخرى تترك أثرها في البنية التحتية والمنشآت من طرق ومؤسسات تعليمية وثقافية، والمصانع والمستشفيات.

فقبل اندلاع النزاع في عام 2015م، كان اليمن يحرز تقدمًا كبيرًا في مجال التعليم. إذ ارتفع إجمالي الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 73% في عام 1999م إلى 94% خلال عام 2016، في حين ارتفع معدل التحاق الفتيات بالمدارس من 52% إلى 87% خلال المدة نفسها (البنك الدولي. 2020م). لكن النزاع تسبب في تدهور قطاع التعليم، فقد تم تدمير أكثر من 2500 مدرسة أو احتلالها من قبل النازحين أو الجماعات المسلحة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019م)، وأصبح حوالي مليوني طفل خارج المدارس، كما قدر معدل تسرب الفتيات من المدارس بنسبة 36% مقارنة بـ 24% لدى الفتيان (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2020).

وبسبب النزاع فقد 1.8 مليون طفل في سن السادسة إمكان الوصول إلى المدرسة، مع أكثر من 3500 مدرسة أي ربع المدارس مغلقة، ونحو 600 ألف طفل غير قادرين على تقديم امتحاناتهم وأدى هذا الأمر إلى وجود 3 مليون طفل في سن التمدرس أي 47% من الأطفال في سن التمدرس غير قادرين على تلقي التعليم بسبب النزاعات والفقر والتمييز،(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، 111). ولم يتلقَّ 51% من المدرسين رواتبهم منذ عام 2016م، ودمرت مئات المدارس وتضررت أكثر من 1,500 مدرسة بسبب الغارات الجوية أو القصف. (خطة الاستجابة الإنسانية، 2019، 5، 6)

وفي تقرير أجرته منظمات حقوقية دولية ويمنية أن أكثر من 380 منشأة تعليمية تعرضت للتدمير بسبب الحرب في اليمن منذ مارس 2015م وحتى ديسمبر 2019 م، وفى تقرير آخر لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في عام 2019م، أن أكثر من مليوني طفل أضحوا خارج المدرسة، وأن 3.7 ملايين آخرين معرضون لخطر التسرب من التعليم (https://ahdathnews.net).

وفي مارس عام 2017م قدرت إحصائيات اليونيسف وجود 10 ملايين طفل يحتاجون للمساعدات الإنسانية، كما يعاني نصف مليون طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم، أي بزيادة قدرها 200% منذ 2014م، أما فيما يخص النظام الصحي في اليمن فهو على وشك الانهيار التام بحيث لا يحصل 7 ملايين طفل على الرعاية الصحية، ولا يزال وباء الكوليرا والإسهالات المائية الحادة التي انتشرت في أكتوبر 2016م بعد تسجيل 500. 22 حالة اشتباه

بالإصابة و 106 حالة وفيات، وقد عرف شهر جوان 2017م وحدة تبليغ عن 70 حالة إصابة بالكوليرا ووفاة 600 حالة، والوضع في حالة تدهور شديد فأعداد الأطفال الذين يتوفون يوميًا بهذا الداء لا يحصى، وهم يموتون بسبب مرض يمكن الوقاية منه بسهولة. (فكيري، 2017م ، 99).

كما ازداد معدل سوء التغذية من المستويات المرتفعة التي كان عليها بالفعل ليصبح السبب في 45% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وتشير التقديرات إلى أن حوالي 3.3 ملايين طفل في البلد يعانون من سوء التغذية، من بينهم مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل، وأكبر من 400.000 يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد (SAM).

كما تشير تقديرات منظمة أنقذوا الأطفال (Save the Children) إلى أن سوء التغذية الحاد الشديد قد أودى بحياة 84.000 طفلًا خلال الفترة من نيسان/أبريل 2015م تشرين الأول/أكتوبر 2018م، كما أسهم تردي أوضاع المياه والصرف الصحي في أكبر تفشي لوباء الكوليرا في التاريخ المسجل للأوبئة، نتج عنه أكثر من 1.3 مليون حالة مشتبه في إصابتها وأكثر من 2.6000 حالة وفاة مرتبطة بالوباء منذ تفشيه في نيسان/ أبريل 2017م. (جوناثان وآخرون، 2019م،14).

كما ارتفع معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة من 55% في عام 2014م إلى 58% خلال عام 2019م. وشهدت اليمن معدل وفيات مرتفعة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 5 – 24 من 20% في عام 2014م إلى 37% خلال عام 2019م، ويعود هذا التدني إلى تراجع مستويات التنمية وسنوات القتال الحاد التي أوصلت الخدمات الأساسية بما في ذلك الرعاية الصحية الأساسية للأمهات والأطفال إلى حافة الانهيار، ونصف المرافق لم تعد تعمل بسبب نقص الكوادر أو نقص الإمدادات وعدم القدرة على تغطية التكاليف التشغيلية، ويوضح الجدول الآتي معدل وفيات الأطفال والأشخاص في اليمن للفترة 2014– 2019م، ويحتاج مليونا طفل دون سن الخامسة و1.1 مليون امرأة حامل ومرضعة إلى العلاج العاجل للبقاء على قيد الحياة.

جدول (6) يوضح معدل وفيات الأطفال والأشخاص في اليمن للفترة 2014– 2019م

السنة		2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل وعدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة	العدد (بالألف)	46	48	48	49	50	50
	المعدل (لكل 1000 مولود حي)	55	57	57	57	58	58
معدل وعدد وفيات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 5–24	**العدد (بالألف)**	**13**	**19**	**18**	**18**	**25**	**25**
	المعدل (لكل 1000 مولود حي)	20	30	28	29	38	37

Source :Levels and Trends in Child Mortality 20142020-, UN Inter Agency Group

ولتحسين وضع ومستويات معدل وفيات الأطفال من المهم الأخذ في الاعتبار بالآتي:

- تركيز الموارد بما يخدم المجتمعات الفقيرة والمهمشة ومجتمعات النزوح.
- حماية نظام الرعاية الصحية في البلد مع إيلاء اهتمام خاص بالرعاية الصحية الأولية.
- استئناف دفع رواتب العاملين في القطاع الصحي ودعم تقديم حوافز للموظفين المشاركين في تقديم الخدمات المنقذة للحياة.
- ضمان استدامة نظم الحماية الصحية الاجتماعية وتوسيع نطاقها ومن ذلك التحويلات النقدية للأسر الضعيفة والقسائم الصحية. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020، 7، 8) كما أن لاتساع رقعة الفقر آثارًا وخيمة في الأطفال، إذ يعاني أغلب أطفال اليمن من سوء التغذية، خاصة الأطفال الرضع الذين هم معرضون لأن يصابوا بالتهابات الجهاز التنفسي أو بأمراض وبائية التي قد تسبب لهم أضرارًا قد تستمر معهم مدى الحياة وتؤثر في أجسامهم وحالاتهم النفسية والتوافقية مستقبلًا ، فضلاً عن الأثر العام لسوء التغذية في مستوى أداء الأطفال بشكل إيجابي في المدارس، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى إنتاجيتهم مستقبلًا (القباطي و آخرون،2021، 27).

وفي تقرير لليونيسيف فإن أطفال اليمن يواجهون أسوأ أزمة إنسانية في العالم، إذ يمكن أن يرتفع العدد الإجمالي للأطفال المصابين بسوء التغذية دون الخامسة إلى 2,4 مليوني طفل وستشكل الزيادة فقط في وفيات الأطفال من هذه الفئة العمرية ما نسبته 28%. وزاد الوضع سوءًا مع تفشي وباء Covid – 19 والإغلاق الوقائي للمدارس الأخرى المتبقية ليصبح 8، 7 ملايين طفل غير قادرين على التعلم كما حذرت من أنه ما لم يتم الحصول على مساعدات عاجلة، فإن نصف مليون امرأة مرضعة وحامل ستفقد دعم التغذية الأساسي، ولن يتم تطعيم 5 ملايين طفل ضد الأمراض الفتاكة (محسن، 2021م، 5).

وبما أن الأطفال دون سن الرابعة عشرة يمثلون نحو 44% من مجموع السكان في اليمن، فإن سلامتهم تشكل مصدر قلق بوجه خاص، ولا سيما بالنظر إلى هشاشتهم الشديدة حيال آثار الحرب. هناك حاليًا 2 مليون طفل في سن الدراسة خارج المدرسة، ويعاني 462,000 طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد الشديد، في حين تم تجنيد حوالي 1,500 طفل قسرًا للقتال. وقد أظهرت دراسة لمنظمة "يمن لإغاثة الأطفال" أن أطفال صنعاء وعدن وتعز وأبين يعانون من الخوف وانعدام الأمن والقلق والغضب، إذ عانى 31% من الأطفال في الدراسة أعراضًا جسدية – بما في ذلك الصداع وآلام الصدر والبطن والإرهاق – والتي عدَّها الباحثون مؤشرات على وجود ضائقة نفسية. وقد لاحظت دراسة المنظمة تمايزًا واضحًا في شدة الأعراض النفسية بين المحافظات، يعادل تقريبًا كثافة النزاع في مختلف المناطق. فوفقًا للدراسة "عند تقويم حالة أطفالهم، أفاد الآباء أن 5% من الأطفال يعانون من التبول اللاإرادي، و2% عادوا إلى التأتأة، و47% يعانون من اضطرابات النوم، و24% لديهم صعوبة في التركيز، و17% يعانون من نوبات هلع (https://sanaacenter.org).

وما الفقر والتشرّد والحرمان من الرعاية الاجتماعية، التعليمية والتربوية الجيدة للطفل إلا أسباب تدفع به بقوة إلى الانحراف، وتسهم في إقصائه عن حركة المجتمع والانخراط فيه بشكل سليم لائق، بالإضافة إلى عدم المعرفة بأساليب التربية الحديثة ووسائلها

ووسائل العلاج التابعة لمثل تلك المظاهر، والجو الأسري القلق والمشحون بالاضطرابات الذي يعكس صورته على حياة الطفل، ويؤثر فيه بشكل كبير، ناهيك عن دروب الانحراف المتوافرة بكثرة في المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الطفل، ونقصد هنا الشارع، الأسواق، أماكن اللعب والتسلية إذا أسيء استخدامها، والتي تساعد على خلق سلوك سلبي لدى الطفل، خاصة إذا كان من يختلط معه منحرفًا، كبيرًا كان أم صغيرًا، بالإضافة إلى استعداد الطفل بطبيعته للانحراف إذا لم تتوفر له رعاية صحية، نفسية واجتماعية تبعده عن هذه الظاهرة الخطرة، فهي من شأنها أن ترسخ عادات سيئة في حياة الطفل، وتخلق لديه سلوكًا عدوانيًا، هذا ما عدا مظاهر الجريمة التي نلاحظها أحيانًا في حياة بعض الأطفال نتيجة جملة من التراكمات التي تؤدي إلى ذلك السلوك العدواني (https://firatn.com).

ونتيجة لهذه الأوضاع المأساوية في اليمن انتشرت عمالة الأطفال بشكل لافت، ليجد أطفال اليمن أنفسهم أمام واقع مرير، معرضين للعنف، وضحايا للاستغلال، باعتبارهم الحلقة الأضعف في كل الحروب التي تمر بها البلاد.

وعلى الرغم من عدم دقة الإحصاءات الرسمية، فإنها سجلت أن عدد الأطفال العاملين في اليمن يفوق 400 ألف طفل، ينتمون للفئة العمرية من 10 إلى 14 سنة، نسبة الذكور بينهم 55.8%، ونسبة الإناث 44.2 %. فيما تؤكد منظمة العمل الدولية أن 1.4 مليون طفل يعملون في اليمن محرومون من أبسط حقوقهم، الأمر الذي يثير حالة من الطوارئ تستوجب تحركًا دوليًا للمساعدة على الحد من هذه الظاهرة، وأن نحو 34.3% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 و17 عامًا يعملون باليمن، كما أن العدد في ارتفاع متواصل (https://sanaacenter.org).

اليوم في اليمن، هنالك 7 مليون طفل يخلدون للنوم كل ليلة وهم جياع. في كل يوم يواجه 400 ألف طفل خطر سوء التغذية الحاد، ويتعرضون لخطر الموت في أي لحظة. أكثر من 2 مليون طفل لا يذهبون إلى المدرسة، أما الذين يذهبون إلى المدرسة فيواجهون تعليماً ذا جودة متدنية داخل غرف صفية مكتظة.

يعتمد اليوم كل طفل في اليمن تقريبًا على المساعدات الإنسانية من أجل البقاء على قيد الحياة. إن الدعم الذي تقدمه اليونيسف والشركاء الآخرون في المجال الإنساني ينقذ الحياة، ويخلق فسحة من الأمل (https://www.unicef.org).

بعض الأرقام عن وضع الأطفال في اليمن:

- 1.71 مليون طفل نازح .
- 400,000 طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم.
- 465 اعتداء على المرافق التعليمية واستخدامها لأغراض عسكرية بين 26 آذار/ مارس 2015م و28 شباط / فبراير 2021م.
- مليونا طفل خارج المدرسة.
- 10.2 مليون طفل بحاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية.
- 11.3 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية.
- 8.1 ملايين طفل بحاجة إلى دعم تعليمي طارئ.
- 72.5% من الفتيات يتزوجن في سن مبكرة (دون سن 18).
- 2.3 مليون طفل دون سن الخامسة – اثنان من كل خمسة أطفال في هذه الفئة العمرية في اليمن – معرضون لخطر الإصابة بسوء التغذية الحاد.
- اليمن مجتمع فتي: نسبة الفئة العمرية دون سن 14 عامًا 40 % من السكان.

إن الحروب لا تؤدي إلى خسائر وتكاليف اقتصادية كبيرة جدًا تبدأ من فقدان البلاد للبنية التحتية فقط بل لها آثار وخسائر بشرية، وأكثر المتضررين هم النساء والأطفال تبعًا للمرحلة التي يمر بها الطفل، فالحروب تؤثر في تطوير شخصيته وبنائها، وعلى المعايير الداخلية للصواب والخطأ لديه، كما تؤثر في ضبط ردود أفعاله العدوانية، بالإضافة إلى ما تخلّفه له من مشاكل صحية تؤثر في الأعصاب، قد تنعدم قدرة الطفل على التعبير عن آلامه وأحزانه التي مرّ بها في أثناء ذلك، وتتحول صراعاته الداخلية ومشاعره إلى كلمات تدفعه لاستخدام أساليب أُخرى في التعبير عنها قد تظهر على شكل سلوكيات عدوانية فيما بعد

نتائج الدراسة:

- أدَّى اندلاع الحرب في عام 2015م إلى تعميق واتساع دائرة الفقر لتشمل السواد الأعظم من السكان إذ عاش غالبية اليمنيين على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم.
- تعدُّ النساء أكثر عرضة للفقر من الرجال بسبب انخفاض ما تتقاضاه النساء من أجور مقارنة مع ما يتقاضاه الرجال على الوظيفة نفسها ولقاء المهام نفسها في بعض الأحيان.
- انتشار بطالة المرأة إذ تعاني المرأة اليمنية من عدم وجود فرصها في المشاركة في القوى العاملة في اليمن.
- تعاني النساء من مصاعب كثيرة في أثناء الحمل والولادة بسبب تدني الخدمات الصحية، فلا تحصل على الخدمات الصحية وهذا التدني يسبب وفاة النساء، ويفاقمها في المناطق الريفية.
- تغير وظائف المرأة اليمنية التي كانت تؤديها قبل الحرب، مما يجعل المرأة تأخذ الوظيفة الرئيسة في الأسرة بعد وفاه الأب أو معيل الأسرة.
- انتشار ظاهرتي عمالة الأطفال والتسول.
- تهتك النسيج الاجتماعي للأسرة إضافة إلى عدم الشعور بالانتماء للمجتمع.
- انخفاض مستوى دخل المرأة وانتشار الأمراض، مما أدى إلى سوء التغذية وتدهور الحالة الصحية، مما تسبب التقزم للأطفال، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وانتشار الهزال.
- تسببت الحرب في هدم كثير من المدارس، ووجود أطفال في سن الدراسة لكن دون مدارس.
- زيادة أعداد الأرامل مما يؤدي إلى تغيير الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للنساء اللائي يعلن أسرهن كما يغير من بنية الأسرة ويؤثر في الأمن الشخصي للمرأة وقدرتها بالحصول على السلع والخدمات.
- أدى تزايد عدم الأمان والخوف من الهجوم إلى فرار النساء والأطفال بحيث أصبحوا يشكلون أغلبية اللاجئين والنازحين.
- انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يمكن أن تنعكس آثاره في كثير من الجوانب المعيشية الأخرى كالتعليم، والصحة... إلخ.
- زادت حالات الاغتصاب والعنف المنزلي والزواج القسري وزواج القاصرات إلى جانب الإيذاء الجسدي والنفسي والصدمات... مقارنةً بما كان عليه الحال قبل الحرب.
- ارتفاع معدلات الطلاق وتفكك الأسر وجنوح الأطفال واختفاؤهم وتعرضهم للاتِّجار والبيع والعمل بالدعارة وتزويج الفتيات بسن مبكرة جدًا.

التوصيات:

- إنهاء الصراع في البلد، والعمل على إحلال السلام في أسرع وقت ممكن.
- نشر السلم والأمن بين جميع أفراد المجتمع.
- الاهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة من خلال نشر الوعي الصحي للمرأة والطفل.

- العمل على مساواة المرأة في الأجور وخصوصًا في المؤسسات الخاصة.
- إدماج وإشراك المرأة في النهوض المجتمعي، سواء في التخطيط أو التنفيذ.
- الاهتمام بالمرأة الفقيرة وإيجاد الفرصة لها للعمل أو المساعدة في المشاريع الصغيرة بتقدير القرض لها والعمل على تسهيل الدفع.
- وضع القوانين وتفعيلها للحد من الزواج المبكر للفتيات.
- الاهتمام بالتأمين الصحي الشامل للفقراء يمكن أن تساعد في تحقيق هدف إنهاء الفقر المدقع.
- الاهتمام بتغذية الطفل حتى لا يصاب بسوء التغذية، والاهتمام بالمرأة في وقت الحمل وتقديم المساعدات للحد من خطورة الوفاة.
- إنشاء مكاتب لحماية الأطفال من التشرد والتسول.
- السعي إلى إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة التي تحد من تمكينها وإدماجها في عملية التنمية بوصفها أكثر فئات المجتمع تضررًا وحرمانًا.
- توعية الأسر ومديري المدارس والمعلمين والمعلمات والاخصائيين الاجتماعيين في المدارس بالآثار النفسية الناتجة عن الأحداث الصادمة للحرب، والكشف المبكر عن الحالات التي تعاني من صدمات نفسية.

المراجع:

1 – صندوق النقد الدولي. 2021.
https://www.imf.org/en/Countries/Yem

2 – البنك الدولي. 2021. اليمن عرض عام
https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview

3 – غانم ، عبدالكريم، 2021: تأثير الحرب في العنف ضد النساء والفتيات في اليمن https://arabiafelixstudies.com

5 – محسن، يحيى صالح، 2021م: راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية القطاع الخاص اليمني – بين المسؤولية الاجتماعية وإمكانية المساءلة، شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية.

6 – زهران ، إيمان 2021: فرص وتحديات المبعوث الأممي الـ 4 لليمن، ورقة تحليلية، مركز سوث 24 للأخبار والدراسات.

7 – مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. شبكة الإغاثة. شباط/فبراير 2021. إطلاق لقاحات كوفيد–19 في بلدان إقليم شرق المتوسط.
https://reliefweb.int/report/tunisia/glimmer-hope-covid-19-vaccines-roll-out-countries-eastern-mediterranean-region

8– القباطي، أحلام وآخرون، 2021: التمكين المجتمعي مرتكز النهوض بالتنمية الشاملة في اليمن (تصور مقترح)، يمن انفورميشن سنتر.

9 – منظمة الصحة العالمية. آذار/مارس 2021. لوحة معلومات منظمة الصحة العالمية الخاصة بفيروس كورونا (كوفيد –19). https://covid19.who.int. /

10 – منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). 2021. يتلقى اليمن 360 ألف جرعة لقاح كوفيد–19 من خلال مرفق COVAX.
-https://www.unicef.org/press-releases/yemen-receives-360000-covid-19-vaccine-doses-through-covax-facility11– مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. 2020. https://data2.unhcr.org/en/country/yem

12– البنك الدولي. 2020. مؤشرات التنمية العالمية.
http://datatopics.worldbank.org/world-development-/indicators

13– مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2020. لمحة عامة عن أزمة اليمن 2020.
https://www.unocha.org/yemen/crisis-overview

14 – وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية 2020: وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن 2020، العدد (52)، سبتمبر 2020م.

15 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2019. تقييم أثر الحرب على التنمية في اليمن.
https://www.undp.org/content/dam/yemen/General/Docs/ImpactOfWarOnDevelopmentInYemen.pdf

16 – العمار، فوزية و باتشيت، وهانا 2019: اليمن: تداعيات الحرب على القوى العاملة من النساء، ورقة سياسات، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، اليمن.

17 – وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية (2020): وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية، سبتمبر، 52العدد (2020).

18 – منظمة العمل الدولية، 2019:
https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/research-and-databases/kilm/lang-- en/index.htm

19– جوناثان دي ، مويار تيلر حنا ، ديفد كي، بول ، برندر أر، ميبسِ ، 2019: تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

20 – شعت، محمد أسامة، 2019: تعزيز دور المرأة في المشاريع الريادية دراسة حالة " طالبات الدبلوم المهني – جامعة غزة"، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في المؤتمر الدولي بعنوان قضايا المرأة الفلسطينية بين المقارنة الدولية والوطنية 2019– 2020.

21 – خطة الاستجابة الإنسانية 2019يناير – ديسمبر.

22 – عبد الوهاب ، عبد الرحمن ، 2018: آثار الصدمة النفسية للحرب لدى الأطفال وعلاقتها بالتحصيل الدراسي " دراسة على عينة من الأطفال من تلاميذ المدارس في محافظة عدن" ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية– المجلد (9) ، العدد (1) ، 2018.

23 – أحمد ، أبكر علي عبد المجيد 2018: أثر الحرب على الأطفال ونظام حمايتهم من منظور القانون الدولي الإنساني ، جامعة نيالا – كلية القانون والشريعة – قسم القانون العام – نيالا – السودان . https://www.mohamah.net/law

24 – جواد ، يسر نصير 2018م: جريمتا التجنيد والاغتصاب الواقعة على الأطفال في النازعات المسلحة غير الدولية من قبل الكيانات غير الدولية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

25– الجوفي ، مريم عبدالله ، 2017: آثار الحرب والصراعات على المرأة اليمنية ودورها في إحلال السلام 2015 –1017، المرصد اليمني لحقوق الإنسان.

26– فكيري، شهرزاد، 2017م: العنف ضد الأطفال في الحروب والنزاعات، دراسة لواقع الطفل في اليمن وسوريا، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 2، سبتمبر.

27 – سلمان، هيثم عبد الله وفرج، سكنه جهيه (2017): الآثار الاقتصادية للنزوح السكاني في العراق: الأسباب والمعالجات، مركز دراسات البصرة والخليج العربي.

28 – عودة ، سامي محمد حسين، 2016م: دور الجمعيات الأجنبية في التخفيف من معدلات البطالة والفقر دارسة حالة قطاع غزة – (2008 –2014)، رسالة ماجستير، ماجستير اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، فلسطين.

29 – مؤسسة تنمية القيادات الشابة بالتعاون مع منظمة أوكسفام

2017: تمزق النسيج الاجتماعي أثناء الحرب في اليمن، وتأثيره على النساء: التداعيات والمعالجات ، ورقة السياسات .
http://www.yldf.org/uploads/publications

30 – علوان، عباس سليمان 2016: التشريعات المطبقة بالسودان لأجل مواجهة جرائم النزاعات المسلحة ورقة عمل مقدمة لندوة علمية حول المواجهة القانونية والتصدي لاستغلال الأطفال الجنسي، جامعة الدول العربية، مجلس وزراء العدل العربي /المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، لبنان.

31 – البنك الدولي، 2016م: مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية لمدة السنة المالية 2018– 2017، وثيقة من وثائق مجموعة البنك الدولي، المؤسسة الدولية للتنمية مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

32 – المتوكل، يحيى بن يحيى المتوكل (2016): الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية 2011– 2015، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات أو مؤسسة فريدريش إيبرت.

33– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016 : الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير.

34 – منجد ، منال 2015 حماية الأطفال للعلوم بالقانون الدولي الإنساني، جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 31، العدد 1.

35 – الجهاز المركزي للتنمية والإحصاء 2015، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية – مركز الأهرام للدراسات 2016.

36 – الخالدي، نبيل عمران موسى، 2015: العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة في العراق بحث ميداني في مدينة الديوانية، جامعة القادسية–كلية الآداب–قسم علم الاجتماع، العراق.

37 – البهى، رغدة محمود محمد، 2014م: الحرب من منظورات العلاقات الدولية (بالتطبيق على الحروب الروسية في القوقاز 1994– 2008، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة . مصر.

38 – شهاب، عبدالرحيم ،(2013م). دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة – دارسة تطبيقية للمنظمات الخيرية (رسالة ماجستير غير منشورة.) الجامعة الإسلامية، غزة.

39 – الثور ، صبرية والأبسي طارق 2013: الاتجاهات لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية في المحافظات (إب، حضرموت، الحديدة،–أبين، لحج)، دراسة المعارف، اليمن.

40 – الزحيلي، وهبة 2013: آثار الحرب، دراسة فقهية مقارنة، الطبعة الخامسة، دار الفكر، المعاصر، دمشق، بيروت.

41– ماجد، نبيل عبدالحفيظ ، 2012: الحد من الفقر الحضري في اليمن (تحديات الواقع وإمكانية المعالجات) ورشة العمل الإقليمية حول تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء في المنطقة العربية، القاهرة 15– 17 يناير / كانون ثان 2012، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، المنظمة العربية لحقوق الانسان AOHR.

42 – هماش، عبد السلام 2011: مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية وأثره على تكييفها القانوني، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية المجلد 3 (4).

43 – طلافحة، فضيل، (2010) حماية الأطفال بالقانون الدولي المؤتمر لحقوق الطفل من منظور قانوني وتربوي، عمان، الأردن.

44 – الصادق، أميرة مصطفى (2009): الآثار النفسية والاجتماعية للحرب في دارفور كما يدركها طلاب دارفور في الجامعات الحكومية بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير في علم النفس منشورة، جامعة الخرطوم.

45 – السبيعي، عبد الله بن ناصر فريج 2008م، الحماية الدولية لضحايا النزاعات المسلحة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية.

46 – المؤسسة الدولية للتنمية، 2007 : وثيقة البرنامج عن منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي، إحدى وثائق البنك الدولي، التنمية المالية وتنمية القطاع الخاص، إدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الجمهورية اليمنية.

47 – حمودة، منتصر، (2007): حماية حقوق الطفل في القانون الدولي والإسلام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

48– حسن، بدر الدين عبدالله، 2007م: القانون الدولي الإنساني مبادئه وأحكامه، الطبعة الأولى، الخرطوم.

49– يازجي، أمل، 2003: القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة بين النظرية والواقع، ورقة بحثية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، العدد الأول، دمشق.

50 – سعد الله، عمر، 2002: القانون الدولي الإنساني، دار مجدلاوي، عمان، ص 330.

51 – وزارة التخطيط و التنمية، 1998م: تقرير التنمية البشرية 1998م في اليمن، الجمهورية اليمنية، صنعاء.

52 – الأمم المتحدة، 1993: إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

53 – ميلود شني (د.ن)، الحماية الدولية لحقوق الطفل، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 – 2015م.

54 – مؤسسة تنمية القيادات الشابة: الفقر والوضع الإنساني، ورقة سياسات بعنوان تمكين النساء المتضررات اقتصاديًا من الحرب ضمن برنامج قيادات نسوية.

55 – شكري، علياء، وآخرون (د.ن): علم اجتماع المرأة، القاهرة مكتبة زهراء الشرق.

56 – الليثي، علياء محمود محمود محمد، د. ن: الاتجاهات الحديثة في نظرية الحروب مع التطبيق على الحرب الأمريكية على أفغانستان 2001م – 2014.

57 – أثر الحرب على الصحة النفسية في اليمن: أزمة مهملة – مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/5177
58 – معجم المعاني الجامع – معجم عربي
https://mawdoo3.com
59 – موسوعة علم النفس الطفل
http://www.abahe.co.uk/child-psychology-encyclopedia -enc.html
60 – الآثار الاجتماعية والنفسية للنزاعات المسلحة على المرأة
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=549558
61– أطفال اليمن مجبرون على التسول دراسة دولية:
/https://ahdathnews.net
62- Joseph Frankel, "War" britannica.com
63- Kristian Skrede, "Civil war" www.britannica.com
-64 Joanna Santa Barbara, "Impact of War on Children and Imperative to End War" ،ncbi.nlm.nih.gov, 2006 Dec

– مواقع على الإنترنت:

1– https://almalomat.com
2 - https://wikiarticle.xyz/
3- https://www.unicef.org/arabic/crc/34726-34854.html
4-https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/yemen-helping-people-build-future.
5-https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nwhlh.htm
6-https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nwhlh.htm
7-https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC2080482
8 - https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/5177
9 - https://firatn.com/?p=155
10 -https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/5177
11 - https://www.unicef.org/mena/ar
12- http://news.un.org/ar/story/2021/07/1079132

War Problems and their Effects on Women and Children (A social Study)

Fathia Muhammad Mahfouz Bahashwan

Abstract

The study aims to identify the problems and effects of the war on women and children. The researcher employed an analytical descriptive approach in describing and analyzing the impact of the war on women and children in Yemen depending on reports published by international and local organizations, and relative research studies. Among the most important findings of the study re the following:

-The circle of poverty has been widened to include the vast majority of the population, most of whom are women, as women are more vulnerable to poverty than men due to the lower wages that women earn compared to what men earn.

- Women face many difficulties during pregnancy and childbirth due to poor health services, and the spread of malnutrition among women and children.

- the deterioration of the health condition has led to dwarfing of children, high rates of child mortality, widows, family disintegration, divorces, and women's exposure to violence.

Keywords: war, armed conflict, woman, child